



enough

The project to end genocide and crimes against humanity

عندما تقود السياسات الرعناء الي الانتحار الاقتصادي : السودان نموذجا

رغم الاقتصاد المأزوم والغارق في الفساد، نظام البشير
يستमित في احكام قبضته علي السلطة

نوفمبر 2018

بقلم د. سليمان بلدو

موجز تنفيذي

في 9 سبتمبر 2018، أي بمرور 18 شهرًا من أسوأ الأزمات الاقتصادية على السودان، قام الرئيس المشير عمر البشير بحل حكومة الوفاق الوطني التي تولت مهامها في مايو 2017 وتعيين رئيس وزراء جديد معلناً أنها الخطوة الأولى نحو تنفيذ إصلاحات جذرية هادفة إلى القضاء على الأزمة الاقتصادية في البلاد نهائياً. وصرح رئيس الوزراء الجديد، معتمز موسى، عقب ذلك بفترة وجيزة أن مجلس الوزراء لديه "400 يوم و3.000 ساعة" لتحقيق المهام اللازمة قبل "الأفق السياسي" 2020، في إشارة خفية إلى الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها هذا العام والتي يسعى الرئيس البشير من خلالها إلى الحصول على فترة رئاسية جديدة، والتي تمثل في الواقع فترته الرئاسية السابعة على التوالي.¹

من المرجح أن يسعى الرئيس البشير إلى الحصول على فترته الرئاسية السابعة أثناء الأزمة الاقتصادية. إن الأوضاع الاقتصادية في البلاد في حالة فوضوية للغاية وتتجه بقوة نحو الانهيار الوشيك، وهو ما يمثل الوضع الحالي بالفعل، حيث تتعرض العملة الوطنية لسقوط حر لا يمكن تفاديه إثر العديد من الإخفاقات طويلة الأمد، وسيادة التضخم المفرط، فضلاً عن احجام المستثمرين والمقرضين الأجانب امام توفر دلائل تشير إلى سوء إدارة الموارد الغنية للبلاد إلى جانب الفساد الصارخ الذي تحميه أعلى المؤسسات في الدولة. إن انهيار الاقتصاد الوطني يُعد أمرًا ذاتي المنشأ بشكل كبير، كما أنه كان متوقعًا كنتيجة لثلاثة عقود من الانحرافات الجوهرية للاقتصاد الكلي للبلاد.

هذا وعلى الرغم من جهود النظام المستمرة بإلقاء اللوم على العقوبات الأمريكية وتحميلها مسؤولية الويلات التي تعرضت لها البلاد خلال العشريين عامًا المنصرمة، إلا أن الفترة التي أعقبت إنهاء هذه العقوبات قد كشفت عن المواطن الحقيقي للخلل. حيث أُنتقل الاقتصاد بالعديد من الآفات المصحوبة بسيطرة نظام مستبد أحادي الحزب يتخفى في قالب ديمقراطي هش، وفي حالة السودان يتسم هذا النظام بقمع وحشي للحريات السياسية والمدنية، وتفضيل الحلول العسكرية لحل النزاعات الداخلية المسلحة عن الحلول السياسية، فضلاً عن انعدام الشفافية والمساءلة فيما يخص إدارة موارد الدولة، وتفشي الفساد واسع المدى، وأيضًا سلب ونهب النخبة الحاكمة وحلفائها لموارد الدولة على الصعيدين المحلي والدولي. إن أي دولة، بما في ذلك الدول الغنية بالموارد التي يمكن أن تضمن رخاء مواطنيها الدائم، من شأنها أن تعاني وتتأرجح على حافة الفشل إثر هذه الإدارة غير المسؤولة التي تسلبها مواردها الغنية. والسودان ليس استثناءً لهذه القاعدة.

ومن بين المسببات الهيكلية الجوهرية الأبلغ أثرًا في الأزمة الاقتصادية الحالية هي التدخل الحكومي الصارخ في الاقتصاد من خلال السياسات المشوهة والمشاركة الرئيسية في الأعمال التجارية عبر المئات من الشركات الحكومية وغيرها من الشركات المملوكة لكبار المسؤولين الحكوميين وأفراد عائلاتهم وحلفائهم من رجال الأعمال، أو الحزب الحاكم ومؤسساته الراسخة (مثل جمعيات الشباب والنساء وغيرها من النقابات المهنية المتعددة التي تتبنى وتساعد في تعزيز الدعاية الحكومية). هذا وعلى الرغم من العائدات الضخمة التي جنتها السودان في الفترة من 1999-2011 "عقد النفط"، والتي تقدر بنحو 70 مليار دولار أمريكي، إلا أنها أخفقت في تحديث الاستثمارات في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية التقليديين اللذان يساهمان معًا بنسبة 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحسب تقديرات البنك الدولي. بل استمر تخصيص أغلب موارد الموازنة في الدولة إلى القطاع الأمني والأعمال الروتينية الحكومية. ومما زاد من سوء الأوضاع خلال عقد النفط ذاته، وأثناء تبيد المليارات على مشروعات تهدف إلى تعزيز قوة ومظهر النظام دون مراعاة قابلية الجدوي الاقتصادية، أضاف السودان عشرات المليارات من الدولارات إلى ديونه الساحقة وذلك باستدانة قروض غير ميسرة الشروط بشكل أساسي من الصين والمقرضين الإقليميين. تقدر الديون الآن بحوالي 56 مليار دولار، وصنف صندوق النقد الدولي هذه الديون كديون لا يمكن للاقتصاد تحملها، مما يمثل موطن ضعف جديد في اقتصاد البلاد. تأتي كل هذه الأوضاع في ظل انتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان والحقوق المدنية والحرية الدينية.²

ومع تصاعد الأزمة وخروجها عن إطار السيطرة، هرعت الحكومة السودانية إلى إجراء بعض الإصلاحات السريعة للتعامل مع أعراض الأزمة، إلا أنها فشلت في معالجة المسببات الجذرية لها حتى الآن. اختارت الحكومة بقيادة مجلس الوزراء السابق برئاسة النائب الأول للرئيس اللواء المتقاعد بكري حسن صالح اتباع بعض أساليب إدارة الأزمات عبر قرارات واجراءات ادارية، إلا أنها بسبب فشل إجرائي في لم تنجح حتى في تامين تعيين وزير مؤهل للمالية في المجلس الذي أدى اليمين في 14 سبتمبر يكون قادرا على منح الأولوية القصوى لإعداد سياسة اقتصادية صحيحة عوضا عن التركيز الحصري علي أمن وبقاء النظام.

إن تعافي الاقتصاد في السودان والنهوض به نحو تحقيق النمو أمر لا يمكن تصوره بدون تبني الحكومة لإصلاحات بعيدة المدى للاقتصاد الكلي للبلاد، يشمل ذلك تغيير اتجاهات الإنفاق الحكومي. ينبغي إصلاح نظام التغيير العملات الأجنبية متعدد المستويات في السودان، هناك حاجة إلى استثمار الموارد الطبيعية للبلاد بصورة أفضل لصالح الاقتصاد الوطني، فضلاً عن ضرورة إعداد آليات موثوقة لمكافحة الفساد بدلاً من الإجراءات الصورية الأخيرة. تستلزم مثل هذه الإصلاحات الجذرية تحولاً سياسياً وعقداً اجتماعياً جديداً يؤكد على مشاركة سياسية أوسع نطاقاً والمصالحة وإحلال السلام بين الأحزاب السياسية المتنازعة سابقاً وتمكين الأعمال التجارية الصغيرة فضلاً عن حماية حقيقية لحقوق الملكية. كما أن هناك حاجة إلى احترام وحماية أفضل للحقوق الأساسية للإنسان، ومنها حريات الاعتقاد والتعبير والتنظيم.

وعلى الرغم من كل هذه التشوهات الهيكلية في الاقتصاد والغياب شبه التام لهذه الضمانات، تسعى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الجهات إلى التطبيع مع السودان والتشجيع على الاستثمار به إلا أنه، ولحين إجراء الإصلاحات السالف ذكرها، من المرجح أن يعاني السودان لجذب استثمارات خاصة ذات أهمية ومساعدات تنموية. من المفترض أن تمثل هذه المخاطر السائدة سبباً لإقناع الشركاء الاقتصاديين المحتملين للسودان لفرض قدر مناسب من الضغوط عليه، فضلاً عن التشجيع على إجراء ممارسات عناية واجبة معززة في إطار مواجهة المخاطر المرتفعة الخاصة بغسيل الأموال والممارسات المالية غير المشروعة، وهما الخاصيتان الأبرز حاليًا في بيئة الأعمال.

ينبغي على الولايات المتحدة على وجه الخصوص فرض عقوبات، بموجب برنامج ماغنيتسكي العالمي للعقوبات، على الشبكات المتورطة في الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤيد هذه الممارسات غير الشرعية. ينبغي على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحكومات الأخرى التي تشجع على الاستثمار في السودان إصدار تقارير استشارية أو ما يشابهها من النشرات إلى البنوك وغيرها من جهات القطاع الخاص لإلقاء الضوء على المخاطر الضخمة الخاصة بغسيل الأموال الناشئة عن الفساد المتوطن وتجارة الذهب وغيرها من الأمور السائدة في البلاد. من شأن هذه التقارير الاستشارية المساعدة في ضمان عمل القطاع الخاص على مكافحة المعاملات والحسابات التي تدعم الممارسات الفاسدة التي تقيد الاقتصاد والشعب السوداني. فضلاً عن، وكما هو موضح في موجز "خارطة الطريق" المرفقة مع هذا التقرير، حتمية حث الشركات عبر إجراءات ملائمة على بذل جهود عناية واجبة معززة للتعامل مع حقوق الإنسان وغيرها من المخاطر والمشمولة في "المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان" الصادرة عن الأمم المتحدة، و"توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة

التحلي بالمسؤولية في مصادر المواد الأولية " و"مبادئ الاكواتير ". وختامًا، ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الحكومات النظر في إعداد توجيهات عامة للشركات القائمة بالأعمال في السودان يلزمها بتقديم تقارير علنية عن أعمالها ، على غرار "المبادئ التوجيهية للتقارير العلنية المتعلقة بالاستثمار المسؤول في بورما".

I. الخلفية

شهدالسودان، منذ منتصف عام 2017، هبوطًا شاملاً لكافة المؤشرات الحيوية للاقتصاد، مما يشير إلى تعمق الأزمة الاقتصادية مستمرة التأثير على كافة نواحي الحياة في البلاد. لقد وقعت الأزمة في وقت تزايدت فيه الآمال في دوائر مجتمع الأعمال والمجتمع المدني في السودان، بل وبين أفراد الشعب السوداني عامّة، حيث اعتقد الجميع أن الرفع النهائي للعقوبات الاقتصادية والمالية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية لعقود في أكتوبر 2017 من شأنه أن يضع اقتصاد البلاد على مسار الاستقرار والتعافي المستدام. هذا وعلى الرغم من أن رفع العقوبات الأمريكية أدى إلى زوال كافة القيود المعنية بالمعاملات المالية بين السودان وبقية دول العالم، إلا أن تردد المؤسسات المالية العالمية والشركات الكبرى في ضخ رؤوس أموال لاستثمارات جديدة في الاقتصاد السوداني يحمل مؤشرات قوية على أن بيئة الاستثمار والأعمال في السودان غير مواتية. ومن ثم، فقد تلاشت سريعًا التوقعات بحدوث تحسن سريع في الأوضاع الاقتصادية في البلاد. لقد كشف رفع العقوبات الأمريكية عن التشوهات الجوهرية الناتجة من سوء إدارة الاقتصاد الوطني في السودان منذ تولي نظام "إنقاذ" سدة الحكم عبر انقلاب عام 1989.

لم يتعذر على الكثيرين إدراك سخرية الموقف، حيث تمثل إحدى إجراءات التخفيف الجزئي من وطأة الأزمة الاقتصادية، ألا وهي رفع العقوبات الأمريكية الاقتصادية والتجارية عن البلاد، بدايةً لأسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود. إن الأزمة الاقتصادية راسخة المسببات، كما أنها نتيجة مباشرة لثلاثة عقود من سوء الإدارة واستيلاء النخبة الحاكمة التابعة للحركة الإسلامية في السودان على الاقتصاد القومي، يذكر أن هذه الحركة إحدى فروع جماعة الإخوان المسلمين التي كانت طوال هذه العقود الثلاثة هي المسيطر الحقيقي على مقاليد الحكم في السودان. سعت الحركة الإسلامية بشكل صارخ إلى تمكين أعضائها سياسيًا واقتصاديًا حتى قبل إحكام قبضتها على مقاليد الحكم عام 1989 وذلك من خلال سياستها الفادحة التي تدعى "التمكين" والتي يقصد بها ترسيخ سلطة النظام ونفوذه .

تدعى الحركة الإسلامية في جوهر أدبياتها أن السيطرة على الاقتصاد من خلال المصالح التجارية المرتبطة بالحركة يُعد خطوة أولى حتمية لطرح نموذجًا إسلاميًا للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ومن ثم فقد أحكمت الحركة الإسلامية سيطرتها على الاقتصاد بصفته شرطًا مسبقًا لتحقيق "المشروع الحضاري" الخاص بها - الذي يشمل تأسيس دولة إسلامية نموذجية معاصرة كبديل للعولمة والنظام الرأسمالي أحادي القطب التي ساد العالم في أعقاب نهاية حقبة الحرب الباردة. إلا أنه، وبمرور الوقت، كشفت النتائج الإجمالية لسوء الإدارة والفساد الحكومي المتفشي عن افتقار "المشروع الحضاري" لأي مقومات على المستويات الاقتصادية والأخلاقية والدينية.

هذا وبإحكام السيطرة على النفوذ السياسي والأمني والاقتصادي في البلاد، تحول النظام تدريجياً من مجرد حركة مدفوعة بمبادئ أيديولوجية مستقاة من مبادئ الإسلام السياسي المتطرف إلى حركة تتبنى السرقة الرسمية الصارخة والعنيفة ويعود الفضل في استمرارها على الصعيد السياسي إلى قدرتها عسكرياً على سحق المجتمعات المهمشة وشراء ولاء الكثير من جماهير المعارضة السياسية وإنفاق الكثير من موارد الدولة على التوسع الأمني وقطاع الدفاع.³ تم التخلي عن الخطط الكبيرة للنظام الهادفة إلى التأسيس لمشروعيتها السياسية عبر تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي للسكان من خلال نموذج فريد ادعى النظام أنه يفوق أي نظام عالمي آخر.

الوضع في السودان الآن يتمثل في تركيز الثروة في أيدي أعضاء الدوائر الداخلية للنفوذ وأقربائهم ومساعدتهم والأشخاص الميسرين لهم، وبينهم هؤلاء الأشخاص ثرواتهم عبر سرقة الموارد الطبيعية الغنية للبلاد وأصول الدولة وهو ما يتحمل تبعاته بشدة الشعب السوداني. تعامل النظام مع الحركات المسلحة، والتي نشأت للمطالبة بحصة أفضل من الثروة القومية والتمثيل السياسي لجماعاتهم في المناطق المهمشة اقتصادياً والمحرومة من التمثيل سياسياً في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، بشن حملات فتاكة من الجرائم الوحشية الجماعية ضد المدنيين في هذه المناطق. تسببت هذه الحملات من العقاب الجماعي في جعل السودان من أكثر الدول تأثراً بنزوح مواطنيها داخلياً، فضلاً عن كونها مصدراً لتدفقات اللجوء والهجرة الضخمة.

أما ما هياً الموقف للأزمة الاقتصادية الحالية في السودان فهو إخفاقها في التكيف مع الصدمات الاقتصادية المتعددة التي نتجت عن استقلال جنوب السودان، والتي يتمثل أثقلها عبئاً في فقدان 75% من إيرادات النفط التي تمثل 95% من صادرات السودان وأكثر من نصف الإيرادات الحكومية. وهو ما أسفر عن أزمة مالية طاحنة ونقص حاد في العملات الأجنبية وتباطؤ النمو، وختاماً معدلات تضخم بالغة الارتفاع.⁴

إن التراجع الحاد في نمو العائدات المستدامة في الفترة بين 1999-2011 "عقد النفط" تسبب في صعوبات معيشية فجرت مظاهرات واسعة النطاق في العديد من المدن السودانية عام 2012، وأخرى اندلعت في سبتمبر 2013. قمعت الحكومة هذه الاحتجاجات الأخيرة بشكل عنيف للغاية، فقد قتل أكثر من 200 متظاهر دفعةً واحدة في العاصمة الخرطوم في سبتمبر 2013. فضلاً عن اندلاع احتجاجات شعبية ضد الغلاء الباهظ لتكاليف المعيشة عامي 2017 و2018.

تزامناً لتوسع الملحوظ في إنتاج الذهب بالسبل التقليدية، مع فقدان حصة صادرات النفط، وهو ما وضع السودان في مصاف أكبر الدول المنتجة للذهب في أفريقيا. وعلى الرغم من أن هذه الصناعة الجديدة قد خففت من وطأة الموقف بشكل مؤقت، إلا أنها لم تنجح في التعويض بالكامل عن فقدان العائدات النفطية. ويعزى هذا الإخفاق إلى أزمة العملات الأجنبية المستمرة. فمن المفترض قيام القائمون على التعدين الأهلي للذهب في البلاد ببيع الذهب إلى الحكومة عبر البنك المركزي السوداني، إلا أن سياسات البنك المركزي السوداني المعنية بشراء الذهب المتأرجحة جعلت من الأوفر ربحاً في بعض الحالات قيام عمال التعدين الأهلي ووسطائهم بتهريب الذهب عبر المنافذ الحدودية السودانية مع الدول المجاورة. وكنتيجة لهذا، لا تحتسب نسبة

كبيرة من انتاج الذهب في الميزانية الوطنية. ومما زاد من سوء الأوضاع هو تصريح بعض الوزراء والبرلمانيين الأمانة أن السبب في العجز عن إضافة المزيد من عائدات الذهب إلى الميزانية هو سوء الإدارة والفساد وتفشي التهريب، وبعضه يتم بواسطة أفراد ينتمون للنخب ذات النفوذ وفق تصريحات مسؤولين آخرين في قمة السلطة.

إن استمرار إدراج السودان ضمن قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول الراحية للإرهاب يحد بقدر من إمكانية تخفيف الدين الخاص به ، وهو الأمر الذي يحتاج إليه السودان بشدة. بدأت مشاورات المرحلة الثانية من الجهود الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان لرفع السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب بشكل جدي عقب أكتوبر 2017، ولكنها تعطلت خلال الأشهر التالية، إلا أنه يبدو أن هناك مساعي لاستئنافها وقت كتابة هذا التقرير. نتج هذا التأخير عن بعض المتغيرات السياسية الداخلية إثر الأزمة الاقتصادية والتغيير الذي طرأ على الإدارة الرئاسية الأمريكية. أدى رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية إلى إلغاء أي أداة ضغط فعالة على السودان لردع النظام عن قتل شعبه ودعم الإرهاب العالمي. إلا أنه، حتى وإن ألغت الولايات المتحدة الأمريكية تصنيف السودان كدولة راحية للإرهاب غذًا، لا زال على القادة في الخرطوم إجراء إصلاحات اقتصادية جوهرية للنظر في أمر تخفيف الدين بحسب إجراء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.⁵ كما يجب أن يكون هذا الإلغاء للتصنيف مشروطاً على الأقل بتنفيذ الحكومة للسلام العادل والدائم، وتقديم حماية أفضل للحقوق الأساسية لمواطنيها، وإجراء إصلاحات حوكمة حقيقية من شأنها تحول الدولة إلى الديمقراطية.

II. المسببات الجذرية للأزمة: التشوهات الاقتصادية والفساد المؤسسي

كشف تقرير صادر عن Enough Project (مشروع كفاية) عام 2016 بعنوان، "كعب أكيل-انهيار نظام الخرطوم الاقتصادي: تلاقي الحرب والمصلحة والجشع" عن التشوهات الرئيسية في الاقتصاد الوطني وتنبأ بأن الوضع سوف يؤدي إلى أزمات اقتصادية عصبية حال ما لم يتم معالجة هذه المشكلات.⁶ كان من اليسير التوقع بالأزمة بالكامل في هذه الفترة، ومن ثم فإن وقوعها لا يمثل أي مفاجأة.

فيما يلي الانحرافات الرئيسية التي جعلت من انهيار الاقتصاد السوداني أمرًا حتميًا.

1. ثقل أعباء الدين

بحسب صندوق النقد الدولي، وصل الدين السوداني الخارجي 52.4 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2016، وهو ما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي و1.035% من عائدات التصدير السوداني للعام ذاته. ويتوقع الصندوق نموًا سريعًا لهذا الدين الساحق، مما يعكس تراكم للمتأخرات وتهاوي قيمة سعر الصرف للجنيه السوداني بشكل سريع في مقابل الدولار الأمريكي. قدرت وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونومست وصول إجمالي الدين السوداني الأجنبي إلى 56 مليار دولار أمريكي بنهاية 2017، منها حوالي 10 مليار دولار أمريكي مقترضة من الصين.⁷

ونظرًا للانكماش الاقتصادي الذي أعقب استقلال الجنوب وفقد ثلاثة أرباع القدرة على إنتاج النفط، فسوف يظل الدين السوداني دينًا غير محتمل . وبينما لا تمثل الولايات المتحدة الأمريكية أحد الدائنين الرئيسيين، سوف يصبح تطبيع العلاقات السودانية الأمريكية وإلغاء التصنيف الأمريكي للسودان كدولة راعية للإرهاب أمران في غاية الأهمية للسودان للسعي لتخفيف عبء الدين. وفي إطار السعي لتخفيف عبء هذا الدين، يتعين على السودان إجراء إصلاحات جوهرية بطريقة من شأنها تصحيح مسار إدارة الاقتصاد والموارد الثمينة للبلاد، فضلاً عن الإصلاحات السياسية لغرض تحقيق الحكم الرشيد والشفافية.

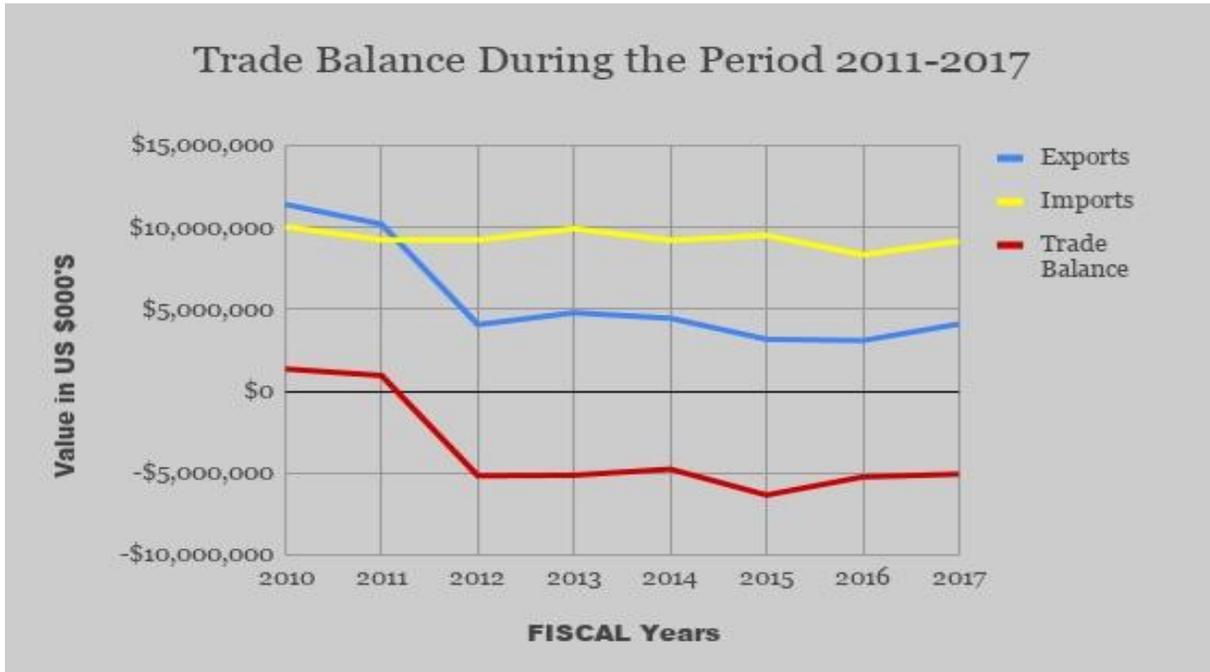
إن ما يفاقم أزمة الدين وتأثيرها السلبي على التصنيف الائتماني العالمي للسودان هو عجزه عن سداد أقساط الديون الحالية لشركائها الاقتصاديين، سواء كانت جهات الإقراض دول أو شركات، ويشمل ذلك ديون الصين والهند اللتين استثمرتا مبالغ ضخمة في قطاع النفط في البلاد خلال عقد النفط. فعلى سبيل المثال، قيام شركة "ONGC Videsh Ltd"، شركة استثمار نفطي هندية، برفع دعوى تحكيم ضد السودان في مايو 2018 لاسترداد ما يزيد عن 400 مليون دولار أمريكي مقابل مستحقات نفطية لم تسدد منذ 2011.⁸ إن تاريخ السودان السيئ في سداد القروض يوضح سبب تردد الصين، وغيرها من الشركاء الاقتصاديين التقليديين، في التقدم لمساعدة الحكومة في الأزمة الاقتصادية الحالية من خلال تقديم الإعانات الاسعافية.

2. عجز داخلي وخارجي مستمر في ظل مناخ عالمي غير مواتي

كشفت ميزانية 2018 عن وجود عجز كبير يقدر بنحو 55 مليار جنيه سوداني (أي ما يعادل 1.833 مليار دولار أمريكي بالقيمة المنخفضة للجنيه السوداني التي كانت تساوي 30 دولارًا أمريكيًا حينها)، مما يمثل زيادة تصل إلى 289% عن العجز في ميزانية 2017. سعت الحكومة إلى سد هذا العجز من خلال زيادة الضرائب، مثل مضاعفة ضريبة القيمة المضافة (VAT) على قطاع الاتصالات وزيادة الجمارك على البضائع المستوردة. كما ارتفع سعر الصرف المستخدم في احتساب الجنيه المحلي المعادل للرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من 6.6 جنيه سوداني إلى 18 جنيه سوداني في مقابل الدولار، مما أدى بدوره إلى رفع معدلات الجمارك على كافة البضائع المستوردة بنسبة 170%. ومن المتوقع ان يتضاعف العجز المالي أكثر من مستوياته الحالية نتيجة لتخفيض قيمة العملة المحلية وما ترتب عليه من تصاعد وتيرة التضخم ومساهمة هذين العاملين في تخفيض الإنتاجية وتقليص العائدات الضريبية.⁹ الموارد الضئيلة المتاحة للحكومة حاليًا لسد هذا العجز تتمثل في طباعة النقود لتمويل العجز والاقتراض من دول الخليج العربي وإصدار سندات حكومية.

كما استمر الميزان التجاري للسودان على مؤشر الخطر منذ 2012، عند تحول عائدات تصدير النفط إلى دولة جنوب السودان المستقلة. وفي أعقاب هذه الصدمات القوية، لم تغط الصادرات السودانية سوى القليل من، أو ربما ما يزيد عن نصف قيمة الواردات فقط، بحسب الموضح في الشكل 1 أدناه.

شكل 1: الميزان التجاري خلال الأعوام المالية من 2011 إلى 2017¹⁰



المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، على <https://cbos.gov.sd/en/publication-type/annual-reports>.

إن المصادر الخارجية التي طالما اعتمدت عليها الحكومة في الماضي للتخفيف من وطأة عجز الميزان التجاري الخارجي والعجز الداخلي أصبحت محدودة الجدوى في السنوات الأخيرة. هوت رسوم المرور المفروضة على صادرات جنوب السودان النفطية بشكل فادح إثر الصراع الذي اندلع عام 2013 في جنوب السودان. كما أن الانخفاض العالمي في أسعار النفط وتبعاته على التدخل العسكري باهظ التكاليف في اليمن قد أدى إلى انخفاض قدرة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الاستمرار في دعم الحكومة السودانية، فضلاً عن شكوكهما بشأن إبقاء السودان على قنوات خلفية للتواصل مع خصومهما الإقليميين، قطر وتركيا وإيران. وختاماً، وعلى الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية والتجارية الأمريكية، ساهم بقاء السودان في التصنيف الأمريكي للدول الراحية للإرهاب في نفور المستثمرين الأجانب والمؤسسات المالية وهو ما ظهر بوضوح مؤخرًا في أرقام بنك السودان المركزي المعنية بتدفقات الاستثمار الأجنبي عامي 2016 و2017، والتي لم تزد عن مليار دولار أمريكي لكل عام منهما.

وفي إطار السعي لمعالجة العجز الداخلي والخارجي، لجأ بنك السودان المركزي إلى سياسات وأدوات مالية لم تفلح سوى في المساهمة في تصاعد معدلات التضخم وتهوي قيمة الجنيه السوداني. أما أخطر العوامل من حيث إلحاق الضرر بالاقتصاد الكلي فكانت عادة الإدمان على طباعة النقود لسد العجز الداخلي بدلاً من خفض الإنفاق الحكومي بشكل حاد ودعم القطاعين الانتاجي والاجتماعي وتحجيم الفساد الحكومي وترشيد الواردات.¹¹

وبحسب تصريحات السيد/مصطفى الأقرع، اقتصادي مستقل ومعلق منتظم على القضايا الاقتصادية، فإن الضخ الكثيف للعملة المحلية "كان السبب الأوحيد لتضخم الأسعار وانهيار قيمة الجنيه الاسمية أمام العملات الأجنبية وليس جشع التجار أو تجارة العملات الأجنبية كما تدعي الحكومة".¹² وهو ما يمثل سبب آخر يؤكد على حقيقة أن الأزمة الاقتصادية السودانية ذاتية المنشأ ولا يمكن تصحيحها إلا عبر إصلاحات بعيدة المدى وليس عبر الإجراءات السريعة التي اتسمت بها إدارة الحكومة للأزمة- أو على الأحرى سوء الإدارة إلى يومنا هذا.

3. التدخل الحكومي الصارخ في الاقتصاد

إن سيطرة "الشركات الرمادية" على الاقتصاد في السودان أمر قد سبق وان أكده أحد الشخصيات النافذة داخل النظام، وهو الدكتور موسى كرامة، في لقاء مع المسؤول الاقتصادي في السفارة الأمريكية في الخرطوم وثق له الأخير في مذكرة سرية قام بإعدادها وتقديمها في مارس 2008. يذكر أن موسى كرامة أحد الإسلاميين الصرحاء الذي يتولى حاليًا منصب وزير التجارة والصناعة. وهي المذكرة التي كشفت عنها لاحقًا تسريبات ويكيليكس،¹³ وكشف المذكرة عن أن هذه الشركات الرمادية إما مملوكة للحكومة أو شبه عامة - ممولة بأموال حكومية، إلا أنها "يعهد بها" إلى أشخاص من الإسلاميين لإدارتها لصالح حزب المؤتمر الوطني الحاكم، أو إلى المنظمات الشعبية للشباب والطلاب والنساء أو إدارتها كأداة لجني الأموال للجمعيات الخيرية الإسلامية. مكنت آلية الشركات الرمادية جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني والقوات المسلحة السودانية ووزارة الداخلية من لعب أدوار محورية في الأسواق السودانية، يشمل ذلك في القطاعات المحورية مثل الاتصالات والإعلام والأعمال المصرفية والتعدين وقطاعات الصناعات الزراعية.¹⁴

يستمر النظام حتى يومنا هذا في مكافأة هذه الشركات الرمادية بتعاقدات حكومية وإعفاءها من الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة، وهو ما يخلق سوقًا غير منصف بالنسبة للقطاع الخاص الذي لا يحظى بمثل هذه الامتيازات. استخدمت عائدات الشركات الرمادية بشكل جزئي في تغذية الحسابات الأجنبية وإنشاء شركات أجنبية استخدمتها الحكومة بشكل ناجح للتهرب من العقوبات الاقتصادية الأمريكية قبل رفعها. أنشئت الشركات الرمادية في بادئ الأمر لغرض توفير "المال السياسي" - وهو صندوق خفي لتمويل الحروب السياسية الذي يمكن حزب المؤتمر الوطني من شراء الولاء، والتخطيط للانقسامات باستغلال مواطن الضعف داخل المعارضة المسلحة والسياسية، وشراء كامل ولاء المجموعات القبلية والميليشيات التابعة لها والتي ترعاها الحكومة من خلال تسجيل زعاماتها في قوائم رواتب الحكومة.¹⁵ إلا أن غياب الضوابط والمساءلة المعنية بتدفق عائدات قطاع الأعمال هذا العام وشبه العام قد أدى، بمرور الوقت، إلى تحول هذه العائدات إلى أداة تمكين أساسية للاقتصاد السياسي للفساد الرسمي في السودان...¹⁶

صدرت أحدث الأرقام الخاصة بالشركات المملوكة للحكومة عن وزير العدل السابق، الذي أعلن في منتصف أغسطس 2018 أن هناك وقتها 431 شركة حكومية من إجمالي 53.373 شركة مسجلة بموجب قانون الشركات في جميع أنحاء البلاد.¹⁷ هذا وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2012 وثق تقرير صادر عن لجنة

رسمية شكلتها وزارة العدل لإحصاء الشركات المملوكة للحكومة لوجود 603 شركة شبه حكومية مملوكة لعدة جهات حكومية مختلفة، في ذلك الوقت. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما يعنينا حقًا ليس عدد الشركات، بل حجم عملياتها، وهو الأمر الذي ربما يبرر رفض الحكومة السماح لوزارة المالية وديوان المراجعة القومي بالوصول لحسابات هذه الشركات إلى جانب الغياب التام لأي تسجيلات تخص إيرادات أو مصروفات هذه الشركات في الميزانيات القومية. أوصت اللجنة في 2012 بالاحتفاظ بعدد 50 شركة استراتيجية فقط - ربما مصانع الأسلحة والصناعات الثقيلة التي تملكها وتتولى إدارتها هيئة التصنيع الحربي، بالإضافة إلى بعض شركات الصناعات الزراعية وشركات الأمن الخاصة المملوكة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني- وأوصت بضرورة خصخصة بقية الشركات. وبالإضافة إلى تقديم دليل يصعب الحصول عليه عن مدى الضرر الذي يسببه التدخل الحكومي في الأسواق للقطاع الخاص، يبين تصريح وزير العدل أنه لا زال أمام الحكومة رحلة طويلة للخروج من الأسواق.¹⁸

ويستمر قلق السيد الوزير كرامة بشأن الآثار الفادحة للاقتصاد الرمادي، حيث صرح في أكتوبر 2018 أن "حجم الاقتصاد غير المعلن غير معلوم... كما أن المصروفات غير المدرجة في الميزانية والتجنيب (يقصد به عدم الشمول أو عدم إدراج العائدات الحكومية الاعتيادية في الميزانية) سواء من قبل الشركات الحكومية أو الشركات الرمادية يستهلك ما يزيد عن 28% من إجمالي موارد الميزانية."¹⁹ إن شعوره بالإحباط يعبر عن الكثير حول عجز الوزراء في المجلس عن التصدي للعوامل الخفية التي يبدو أنها تسيطر على عملية صنع القرار في الاقتصاد السوداني.

4. نظام معيب للعملة الأجنبية

يتبنى السودان نظام متعدد لأسعار الصرف يمكن الحكومة من خفض سعر الصرف الرسمي للجنه السوداني في مقابل الدولار في بعض القطاعات المحددة ذات الأولوية بحسب ما يحدده بنك السودان المركزي. ومن أمثلة هذا، سعر بنك السودان المركزي للمعاملات الحكومية و"الواردات الاستراتيجية"-ألا وهي، المنتجات النفطية، والمدخلات الزراعية، والعقاقير الطبية، والقمح-وسعر "تحفيزي" مخصص للبنوك التجارية الهادفة إلى جذب تدفقات العملات الأجنبية من العملاء وتحويلات المهاجرين. وعلى الرغم من هذا، نتج عن القيود الصارمة التي يفرضها بنك السودان المركزي على الصرف وجود هامش دائم الاتساع بين السعر الرسمي للصرف وسعره في الأسواق السوداء الموازية، ومما ساهم في زيادة هذا الاتساع هو تزايد الطلب على استيراد البضائع الاستهلاكية والكماليات وهروب رؤوس الأموال وتحويل المستثمرين الأجانب أرباحهم إلى الخارج وسفر المواطنين لجميع الأغراض.

5. تفشي الفساد الحكومي

رغم أنه من المفترض أن تخصص الحكومة سعر الصرف الرسمي المغالي فيه لاستيراد البضائع الاستراتيجية، إلا أنها قد وسعت دائرة الحصول على هذا الامتياز ليشمل جهات الأعمال التي تربطها علاقات بالدوائر الداخلية للسلطة. إن التخصيص التفضيلي للعملة الصعبة للشركات المملوكة للحكومة والشركات شبه

الحكومية بحسب سعر الصرف الرسمي يعرض الاقتصاد السوداني لمجموعة من ممارسات الفساد واسعة النطاق، حيث يمكن للمستفيدين المشاركة في أي عدد من ممارسات الشراء الاحتياطية، مثل استبدال المنتجات بأخرى أقل في الجودة والسعر؛ وإصدار فواتير زائفة لبضائع استراتيجية لادعاء شرائها؛ ودفع عمولات خفية للموردين الأجانب والمسؤولين الحكوميين لمنح التعاقدات؛ والتواطؤ مع الشركات الأخرى المنافسة على التعاقدات الحكومية. يلجأ البعض إلى تحويل مخصصاتهم من العملة الصعبة عبر السوق السوداء للعملة في السودان، مما يوفر لهم أرباح كبيرة في وقت قصير.

مثال صارخ على هذا النوع من الفساد وقع بين عامي 2016 و2017، حيث تأمر بعض رجال الأعمال الفاسدين وبعض كبار المسؤولين في البنوك، ومنهم عاملين في أقسام الصرف الأجنبي في بنك السودان المركزي والبنوك التجارية، وأبرزهم بنك الشمال الإسلامي، لاختلاس ما يزيد عن 230 مليون دولار أمريكي كانت مخصصة لاستيراد أدوية منقذة للحياة بسعر مدعوم. وعند استلام المبلغ بعملة الدولار بحسب السعر الرسمي للصرف، قام التجار ومسؤولي البنك المتآمرين بالشروع في بيع العملة في السوق السوداء بأكثر من ثلاثة أضعاف السعر المدفوع للحصول عليه. كما ترحب البعض من خطابات الضمان الصادرة عن بنك السودان المركزي من خلال استيراد كماليات، وهو ما تم الكشف عنه لاحقاً عند الإعلان عن هذه الفضيحة. لا زالت محاكمات الأطراف المتورطة في هذه الاحتمالات جارية حتى تاريخه بسبب بعض التأخيرات المربية الناتجة عن تغيير القضاة لثلاث مرات على مدار عام واحد.²⁰ لا يخضع الموالين للمساءلة بشأن هذه الممارسات غير المشروعة إلا في حالة نشوء صراع داخلي فيما بينهم حول الحصول على التعاقدات المربحة، ففي هذه الحالة يقوم أحد الأطراف بتسريب معلومات ووثائق منتقاة حول جرائم الطرف الآخر للصحافة المحلية.

وهناك مثال فادح آخر على الفساد الناتج عن تضاعف عدد الشركات الحكومية وشبه الحكومية، ألا وهو التجنيب الذي يمكن كبار المسؤولين من الإبقاء على مبالغ مالية وعائدات كبيرة مخصصة من الشركات العامة والشركات التي لديها أعمال مع الحكومة بدون تسجيل. وهو إجراء يفتقد تمامًا لأي قدر من الشفافية والمساءلة، حيث تودع هذه العائدات في حسابات خاصة لا يملك الوصول إليها سوى المعينين السياسيين في المناصب الوزارية العليا للإنفاق منها بحسب ما يروونه مناسباً للبرامج السياسية وبرامج التأييد التي يحددها النظام.²¹ لا تخضع الحسابات غير المدرجة في الميزانية الناتجة عن "التجنيب" لمراقبة وإشراف وزارة المالية. بالإضافة إلى رفض الوزارات المتآمرة الدائم السماح بوصول ديوان المراجع العام المستقل في السودان "لهذه الحسابات، ويقوم المراجع العام، مراعاةً لواجبه المنوط به، بتحديد أسماء هذه الوزارات في تقاريره الدورية للبرلمان-دون جدوى تذكر في اجتناب حسابات التجنيب ومحاسبة القائمين عليها على الممارسات الفاسدة التي توثقها تقارير المراجعة

6. فرط الإنفاق على القطاع الأمني والبيروقراطية الحكومية علي حساب الإنفاق على القطاعات الانتاجية والاجتماعية

خلال قرابة 30 عامًا في السلطة، لطالما عكست خيارات الإنفاق الحكومي منح أولوية قصوى لقطاعي الدفاع والأمن على حساب القطاعات الحيوية الأخرى. ويأتي في المركز الثاني لأولويات الحكومة استحقاقات الموظفين والقطاعات السيادية-التي تعتمد عليها الدولة، جنبًا إلى جنب القطاع الأمني، في بقائها. بينما لا تتلقى القطاعات الانتاجية المتمثلة في الزراعة والثروة الحيوانية، وهي القطاعات التي توفر المتطلبات المعيشية للأغلبية العظمى من السكان، فضلاً عن أنها مثلت مصدر أغلب عائدات التصدير قبل اكتشاف احتياطي النفط والذهب، أي امتيازات من أي نوع رغم استمرار مساهمتها بنحو 30 إلى 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واستمرارها كمصدر رئيسي لإيرادات العملة الأجنبية في السودان. وبالمثل، هناك انعدام كامل للاستثمار في قطاع الصناعات المحلية، كما أن الضرائب والرسوم الحكومية الفادحة المفروضة على كاهل هذا القطاع قد أجبرت أغلب المصانع على الإغلاق. ويأتي قطاعي الصحة العامة والتعليم في ذيل قائمة أولويات الإنفاق الحكومي، حيث لا يتلقى القطاعين سوى 10% أو أقل من مخصصات الميزانية السنوية خلال ثلاثة عقود من تولي نظام "الإنقاذ" سدة الحكم.²²

تشتهر أرقام الميزانية الوطنية للحكومة بكونها غير جديرة بالثقة، حيث أنها لا تتضمن الإفصاح العلني عن المعلومات المعنية بالمصروفات الفعلية لقطاعي الدفاع والأمن. عام 2009، قدر البنك الدولي أن أكثر من 60% من ميزانية السودان تنفق على هذين القطاعين. دفع هذا الغموض الذي يكتنف الأمر هاريت بالدوين، وزير المملكة المتحدة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث، إلى التصريح في إطار رده على استجواب برلماني في منتصف 2018 حول الإنفاق السوداني على قطاع الدفاع قائلاً "في ظل غياب المعلومات الموثوقة من جانب حكومة السودان، فإننا نفترض أن هذا الإنفاق يتراوح بين 60 و 70 في المائة من الميزانية الوطنية للسودان."²³ إن هذه النسبة لا تشمل المصروفات الإضافية غير المدرجة في الميزانية، والتي تمثل التكاليف الفعلية التي يجري إنفاقها بعيداً عن الميزانية أو تلك غير المسجلة في أرقام الميزانية المعلنة للجماهير والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية.

أدت الآثار طويلة الأمد لضعف الاستثمار في تحقيق الرفاه للسكان وخلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة من الشباب إلى انهيار قطاعات التعليم والرعاية الصحية والزراعة والصناعة والمواصلات في السودان. وهو ما يفسر سبب استمرار تصنيف السودان في ذيل دليل التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يسجل إنجازات الدول في قطاعي الصحة والتعليم والمستوى المعيشي. على سبيل المثال، جاءت السودان في المرتبة 165 من إجمالي 188 دولة عام 2016، وفي المرتبة 167 من إجمالي 189 دولة عام 2018.²⁴

وبالإضافة إلى ما سبق، يمثل الإنفاق على البيروقراطية الحكومية عبئاً آخر على الموارد القومية. حيث يمثل تخصيص مناصب وزارية وتشريعية للحلفاء من أحزاب السياسية المعارضة وقادة القبائل والقادة المحليين إحدى الأدوات الرئيسية لتعزيز وضع النظام. ومن بين هذه الأدوات أيضاً المدفوعات المباشرة وتخصيص

العقود الحكومية ومنح امتيازات تجارية للجهات السياسية التابعة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم. كما يمتد شغل "المناصب الدستورية" لنطاق واسع من المناصب التنفيذية، بدايةً من الرئيس ومساعديه ومستشاريه ووزراء المجلس وصولاً إلى 18 محافظ اتحادي ونائبهم ووزراء الدولة والمفوضين الإقليميين. ويتمتع كل هؤلاء بالعديد من الامتيازات الباذخة التي يكفلها لهم القانون والتي تمثل عبئاً ثقيلاً على الميزانية. وهو الأمر ذاته مع أعضاء البرلمان الاتحاديين والهيئات التشريعية الولائية البالغ عددهم 18.

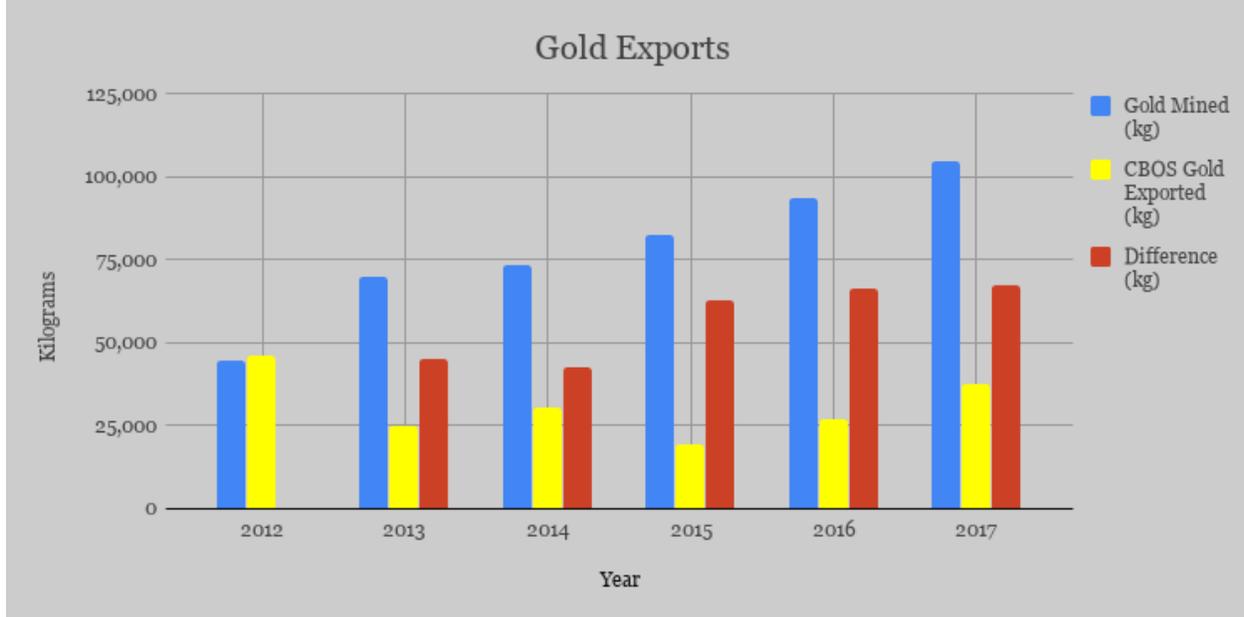
7. تبيد الموارد الطبيعية: الذهب

صعد السودان من استغلال المخزون الكبير للذهب في أراضيه لتعويض خسارته بفقدان العائدات النفطية عقب استقلال جنوب السودان في 2011. مما دفع أيضاً مئات الآلاف من الشباب السوداني، في ظل ندرة فرص العمل في البلاد، إلى التنقيب عن الذهب في صحاري البلاد وسهول السافانا، وهو ما نتج عنه استكشافات مهمة باستخدام أدوات أهلية بدائية منذ 2011. قفز إنتاج السودان من الذهب من 44.5 طن عام 2012 إلى 107 طن في 2017، قرابة 80% من هذا الإنتاج تم من خلال عمال التعدين الاهلي .

إن عائدات تصدير الذهب لديها القدرة على خفض العجز التجاري للسودان بشكل كبير فضلاً عن دعم جهود التنمية في البلاد. إلا أنه، على الرغم من هذا، يقوم عمال التعدين الاهلي بتهريب نسبة كبيرة من الإنتاج السنوي من الذهب إلى خارج البلاد، حيث يعرضون عن بيع الذهب لبنك السودان المركزي بسبب سياساته المجحفة للشراء، وتشمل بخس السعر وخفض قيمة العملة الأجنبية. وبحسب تصريحات لمسؤولين حكوميين وبرلمانيين، العديد من عمليات التهريب يجريها مسؤولون آخرون، بدون ذكر أسمائهم، لمنفعتهم الشخصية. واستناداً إلى مشاركة جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني في الاتجار بالذهب، وهو الأمر الذي أقر به تجار الذهب، من المرجح أن جزء من تباين عائدات الذهب السنوية الرسمية (مقارنةً بالحجم المقابل من إنتاج السنة) يُعزى إلى ممارسات التجنّب، وفي هذه الحالة يجري تخصيص مبالغ كبيرة من العملة الأجنبية لقطاع الدفاع والأمن خارج الميزانية، وأيضاً لغرض الحفاظ على نظام التأييد الذي يمثل أهمية قصوى لبقاء النظام.

يوضح الشكل الوارد أدناه حجم التسرب السنوي:

شكل 2: الانتاج السنوي من الذهب في مقابل صادرات بنك السودان المركزي من الذهب



المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي، على <https://cbos.gov.sd/en/publication-type/annual-reports>.

استمر هذا الاتجاه أثناء عام 2018، حيث أعلنت وزارة الثروة المعدنية إنتاج 36.5 طن من الذهب في الربع الأول من العام، بينما أعلن بنك السودان المركزي التصدير الرسمي لإجمالي 4.8 طن فقط لنفس الربع من العام بقيمة 212.096.000 دولار أمريكي.²⁵ ومن ثم، فإن هذه الأرقام تشير إلى أن أغلب عائدات بيع الذهب الأجنبية يجري الاحتفاظ بها خارج البلاد، إما عبر عناصر خاصة، ومن المرجح جداً أيضاً أن يتم ذلك عبر عناصر رسمية تعمل تحت مظلة "التجنيب". وفي كلتا الحالتين، تهدف هذه الممارسات الخارجة عن الميزانية إلى دعم نظام تأييد الدولة والقطاعين العسكري والأمني.

III. سوء إدارة الأزمة يقوض الإصلاحات المتواضعة للسياسات الاقتصادية

في يناير 2018، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في كافة أنحاء السودان ضد الصعود الحاد لاسعار السلع الاستهلاكية، وكذا رفع الدعم عن القمح الذي ترتب عليه تضاعف سعر الخبز، وهو ما يمثل تذكيراً قوياً للنظام بالتكلفة السياسية الناجمة من سوء إدارته للاقتصاد. تعاملت الحكومة بعنف مع الاحتجاجات واعتقلت العشرات من قادة المعارضة ونشطاء المجتمع المدني واحتجزت العديد منهم تعسفاً لعدة أشهر بدون توجيه تهمة محددة أو المحاكمة. ومن بين المعتقلين 15 صحفي كانوا يقومون بالتغطية الإعلامية للاحتجاجات، ومنهم المرسلين المحليين لشبكات (بي بي سي) و(أي إف بي) و(رويترز).²⁶

وبترسخ الأزمة في السودان عام 2017، بدأت أعراض المشكلات في التضاعف بحلول النصف الثاني من العام وهو ما أندر بأن القادم أسوأ. وفي إطار السعي لمواجهة احتمالية الانهيار الوشيك للاقتصاد، أصدر مجلس الوزراء السابق بقيادة نائب الرئيس السيد صالح بعض القرارات ووضع بعض السياسات التي لم تفلح في معالجة المسببات الجوهرية لتدهور الاقتصاد، بل أنها كانت تهدف إلى احتواء الأعراض بالغة الوضوح فحسب، وهي: النقص الحاد للعملة الأجنبية والتهاوي السريع لقيمة العملة الوطنية.

1. سوء إدارة الأزمة

على الرغم من خطورة الأزمة الاقتصادية لم يبد في الأجواء، تحت إدارة مجلس الوزراء السابق بقيادة صالح، أي رد فعل مؤسسي منظم ومتكامل للتعامل معها. كان التصور أنه بتشكيل حكومة الوفاق الوطني في مايو 2017، سيتولى الرئيس مسؤولية القطاعات السيادية، الدفاع والأمن والشؤون الخارجية، بينما يشرف رئيس الوزراء على كافة القطاعات الأخرى: الاقتصاد، الخدمات والرعاية الاجتماعية، والشؤون الاتحادية، إلخ.

إلا أن تقسيم العمل بهذه الطريقة لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما ظهر التعدي الرئاسي على اختصاصات مجلس الوزراء بنهاية عام 2017 عند تشكيل لجنة لضبط سعر الصرف، والتي تولت مهمة إدارة الأزمة. ترأس اللجنة الرئيس البشير شخصياً، ومن بين أعضائها رؤساء جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني والإدارة العامة للأمن الاقتصادي ومدير بنك السودان المركزي ورئيس الوزراء ووزراء المالية والتجارة والنفط، من بين آخرين.²⁷ مع ملاحظة غياب السيد مبارك الفاضل المهدي، نائب رئيس الوزراء السابق ورئيس لجنة القطاع الاقتصادي السابقة في مجلس الوزراء.

ربما يعود السبب في تهميش مجلس الوزراء السابق إلى انعدام كفاءتهم، وهو الأمر الذي أقر به المجلس ذاته. حافظ وزير المالية السابق، الفريق محمد عثمان الركابي على صمته أغلب الوقت، كما ابتعد عن الظهور العام أثناء التدهور العام للاقتصاد. عبر الفريق الركابي أمام البرلمان في يونيو، خلال تقديم تقرير أداء الربع الأول للعام المالي 2018، بأنه ليس لديه أي هواجس نحو الإقرار بما صرح به قائلاً "سافرنا إلى الصين سوتركيا للبحث عن التمويل بالكذب و بالصاح، نحننا شغالين لكن صبر مافي لا من الحكومة ولا البرلمان." وأضاف "لقد وصلت الأزمة الاقتصادية نقطة اللاعودة، كما أن الإصلاحات التي يقترحها أعضاء البرلمان لن تجدي نفعاً." وختم وزير المالية السابق بملاحظة واضحة مفادها أن سياسات حكومته لاحتواء الكارثة الاقتصادية تتعارض مع أفضل الممارسات: "إن اعتقاد أي اقتصادي أن هناك حلاً سهلاً لحل مشكلات الاقتصاد ما هو إلا خداع لنفسه وللجماهير."²⁸

2. التعامل مع ضغوط سعر الصرف

تسبب النفاذ السريع لمخزون العملة الأجنبية في تعرض مجلس الوزراء برئاسة صالح إلى مواقف وخيمة العواقب، ومنها التهاوي السريع لقيمة الجنيه السوداني ونقص السلع الاستراتيجية المستوردة. وبنهاية أبريل 2018، حذر السيد صالح البرلمان قائلاً أن حكومته ليس لديها مبلغ 102 مليون دولار أمريكي اللازمة لصيانة المصفاة الرئيسية في السودان، فضلاً عن مخزون انتاج نفطي لمدة ستة أسابيع، وهو المخزون اللازم لاستمرار العمل بالبلاد خلال إجراء الإصلاحات التي طال تأخرها للمصفاة.²⁹ وهو ما أسفر عن تعرض السودان لنقص حاد في الوقود لعدة أشهر، بدأت الأزمة في شهري أبريل ومايو، مما أجبر المواطنين على الانتظار لساعات طويلة، بعضها أثناء الليل، في صفوف طولها يبلغ عدة كيلو مترات في محطات الوقود في جميع أرجاء المناطق الحضرية في السودان. وقع هذا النقص الحاد في فترة الإعداد للموسم الزراعي بالغة الأهمية، وهو ما هدد باحتمالية تعرض انتاج الغذاء الداخلي والصادرات الزراعية لعام 2018 للخطر. كما تسبب أيضاً في شلل وسائل المواصلات العامة، فضلاً عن ارتفاع صارخ لتكلفة النقل التجاري للبضائع، وأخيراً تضخم تكلفة الانتاج وأسعار السلع الاستهلاكية. بل وعانت المناطق الريفية من عواقب أشد صعوبة، حيث يعتمد السكان على المضخات بشكل رئيسي لتوفير المياه اللازمة للمعيشة والحقول والماشية.³⁰

من المرجح أن تستمر أزمة نقص العملة الأجنبية خلال 2018، على الرغم من توقع مساهمة زيادة انتاج الذهب والنفط وارتفاع الأسعار العالمية لمنتجات كليهما، فضلاً عن ارتفاع عائدات رسوم المرور على صادرات نפט جنوب السودان في تحسن الوضع خلال الأشهر المقبلة. إن محاولات حكومة صالح لوقف السقوط المدوي لقيمة الجنيه كانت مدفوعة بصفة أساسية بالاعتبارات الأمنية، مع تجنب التعامل مع المسببات الجوهرية للأزمة. في منتصف نوفمبر 2017، انخفضت قيمة صرف الجنيه السوداني في مقابل الدولار في الأسواق الموازية من 26 جنية سوداني إلى 30 جنية سوداني، مما دفع الحكومة إلى سن إجراءات صارمة نابعة من الاعتبارات الأمنية، وشملت هذه الإجراءات مشروع قانون لتشديد العقوبات والأحكام المعنية بتجار العملة في الأسواق السوداء، ومنها احتمالية مواجهة الاتهام بـ "غسيل الأموال، وتخريب الاقتصاد القومي، وتمويل الإرهاب." وجه بنك السودان المركزي البنوك إلى تسليم تحويلات المغتربين بالعملة الأجنبية، ورفض قبول أي إيداعات لعملات تم شرائها من السوق السوداء، ورفض استخدام المستوردين مخزون عملاتهم الأجنبية للاستيراد. إلا أن هذه الإجراءات الصارمة لم تفلح سوى في جعل هذه الأسواق تنوحي العمل في الخفاء التام بشكل أعمق، ومن ثم فقد فشلت في إيقاف أو عكس تهاوي الجنيه السوداني. وفي يوليو، غرق الجنيه تماماً وبشكل درامي، حيث أصبحت قيمة الجنيه السوداني 47 في مقابل الدولار.

أفادت وسائل الإعلام المحلية أن اللجنة قد تبنت في مقببل فبراير سياسة غير معلنة للتحكم في كمية النقد المتداول في الاقتصاد من خلال توجيه البنوك بوضع حد أقصى لعمليات السحب ومن ثم تقييد وصول العملاء لأرصدتهم.³¹ وهو ما ترتب عليه معاناة الأفراد خلال 2018، حيث شهدوا فرض قيود على عمليات السحب اليومية من أرصدتهم حتى لم يعد بإمكانهم سوى سحب ما يعادل بضع العشرات من الدولارات. وفي بعض الأحيان، كانت ماكينات الصرف الآلي فارغة تماماً من أي نقود ما تسبب في تزاخم الأشخاص في فروع البنوك. بلغت أزمة السيولة ذروتها بحلول نهاية أغسطس، عندما عجز الأشخاص عن سحب رواتبهم مقدماً

من البنوك لقضاء عطلة عيد الأضحى. وتلقت ثقة العامة في النظام المصرفي ضربة أخرى عندما أعلن بنك السودان المركزي في 6 يونيو 2018 عزمه على إجراء تغيير جزئي إجباري على العملة من خلال استبدال فئة 50 جنيه سوداني بأخرى جديدة، وهي الفئة الأكبر في السودان، إلا أنه قد تراجع عن القرار عقب بضعة أسابيع بدون إبداء أي أسباب مقنعة لأي من القرارين.³²

3. الإخفاق في احتواء التضخم

كنتيجة لنقص العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة الوطنية، قفزت معدلات التضخم من 33.1% في أكتوبر 2017 إلى 52.4% في يناير 2018. بل وارتفعت مرة أخرى من 63.86% في نهاية يونيو 2018 إلى 63.94% بنهاية يوليو 2018. وبحسب هذه المعدلات، فإن التضخم السنوي الضمني قد قفز إلى 137%، مما يجعل من السودان في المرتبة الثالثة عالمياً عقب فنزويلا وإيران، بحسب حسابات البروفيسير ستيف هانك من جامعة جونز هوبكينز.³³

شكل 3: معدل التضخم في نهاية الشهر (ديسمبر 2015 - يوليو 2018).



المصدر: النشرة الاقتصادية الصادرة عن بنك السودان المركزي 2018/7، متاح على:

<https://cbos.gov.sd/sites/default/files/7%202018.pdf>.

تضمنت الميزانية في 2018 إجراءات لسياسات صارمة هدفت إلى إصلاح الاقتصاد الكلي ودعم العملة الوطنية. حيث طبقت هذه السياسات توصيات صندوق النقد الدولي برفع الدعم عن القمح وزيادة سعر الكهرباء، إلا أن الحكومة قد تجنبت الرفع الكلي لدعم الوقود، وهو الأعلى من حيث القيمة، بسبب خوفها من ردود فعل الجمهور .

هذا وعلى الرغم من تجاهل الحكومة توصيات صندوق النقد الدولي بتعويم الجنيه السوداني، إلا أنها قامت بخفض قيمة الأسعار الرسمية المتعددة للصرف الصادرة عن بنك السودان المركزي للعديد من الأغراض

مما جعلها أقرب إلى أسعار السوق السوداء-مع العزم على تعديل السعر دوريًا لتعقب أسعار السوق السوداء. خفضت الحكومة الأسعار الرسمية في ديسمبر 2017 من 7.0 إلى 18 جنيه سوداني في مقابل الدولار. وفي فبراير 2018، ارتفع السعر لمعاملات القطاع الخاص في البنوك التجارية من 18 إلى 28 جنيه سوداني. تمثل الهدف في عمليات خفض القيمة هذه في سد الفجوة بين الأسعار الرسمية المتعددة وسعر السوق الموازي، إلا أن سعر السوق الموازي استمر في الارتفاع بسبب النقص الحاد في العملة الأجنبية في مقابل الطلب المتزايد في الاقتصاد.

أما عن الأمور المشتركة بين كافة الإجراءات الإصلاحية التي تبناها مجلس الوزراء برئاسة صالح في الفترة من مايو 2017 وحتى سبتمبر 2018 فهي أنها جميعًا كانت تهدف إلى دفع المواطنين لتحمل الصعوبات الناتجة عن الإصلاحات الجزئية في الاقتصاد الكلي، في أثناء حماية الأجهزة الكبرى للدولة والأنشطة الاقتصادية لقطاعي الأمن والدفاع ضد أي تقييد أو مساءلة. وكان الدافع الرئيسي وراء تسارع انخفاض قيمة الجنيه السوداني هو قدرة الشركات الحكومية والشركات شبه الحكومية، التي تفيض بالجنيهات المطبوعة حديثًا، على شراء احتياجاتها بالدولار من السوق السوداء، حسب ما أشار د. صابر محمد الحسن. وقد وجه بوصفه أحد الخبراء المعنيين بهذا النوع من السياسات الاقتصادية، فضلًا عن عمله كمدير لبنك السودان المركزي لما يزيد عن 16 عامًا، انتقاداته لهذه الشركات مؤخرًا.

4. الجهود المبذولة لمكافحة الفساد: قليلة جدًا ومتأخرة جدًا

تسبب الفساد المستشري في السودان في آثار مدمرة على النسيج الاجتماعي الاقتصادي للبلاد، مُحطّمًا آمال الشباب وحرارًا إياهم من أي فرص وغامرًا الغالبية العظمى من السكان في الفقر المدقع. فقد أدى الفساد الهيكلي المستشري الذي عملت على حمايته أعلى السلطات والمؤسسات في الدولة، والتي هي نفسها تُعد الجهات الفاسدة الرئيسية، إلى حصول السودان، خلال الثلاثة عقود الماضية، على تقييمات ضعيفة في مؤشرات المقارنة العالمية للفساد ومقاييس مدى سهولة مزاوله الأعمال. كما صنفت منظمة الشفافية الدولية السودان على أنها البلد رقم 175 من إجمالي 180 دولة على مؤشر الفساد العالمي لعام 2017. بالإضافة إلى أنها أشارت إلى أن "السودان، دون شك، واحدة من أكثر البيئات صعوبة على مستوى العالم في مكافحة الفساد. حيث ينتشر الفساد في جميع القطاعات وعبر جميع الدوائر والمستويات الحكومية: فمن المعروف أن الموظفين الحكوميين يطلبون رشاوى مقابل خدمات يحق للأفراد أو الشركات قانونًا الحصول عليها، كما يملك المسؤولون الحكوميون حصصًا مباشرة وغير مباشرة في العديد من الشركات؛ مما يشوه السوق بالمحسوبية والمحاباة، ويُعتقد أن رئيس الدولة والحكومة قد اختلسوا ما يصل إلى 9 مليار دولار أمريكي من عائدات النفط."³⁴

أجبرت حدة الأزمة الاقتصادية الحكومة على إطلاق ما يمكن تفسيره على أنه مناورة لاحتواء الغضب الشعبي الناتج عن تأثير الفساد على حياة السكان اليومية، وصرف الاستياء العام بعيدًا عن الفساد الجوهري للنظام؛ بغرض تركيزه على مجموعة قليلة من أعضاء النظام الذين وصفتهم الحملة بـ"القطط السمان"، في إشارة إلى الموالين للنظام الذين حققوا ثروات شخصية ضخمة على حساب الاقتصاد الوطني وساهموا في

انهياره. ومع ذلك، فإن التدابير الأولى التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الفساد في 2017-18 كانت مدفوعة بالاعتبارات الأمنية وتهدف بالكاد إلى الحد من تداول العملة في السوق السوداء. وفي أواخر عام 2017، أمرت لجنة ضبط سعر الصرف برئاسة الرئيس، بالقبض على تجار العملة وتجميد ممتلكاتهم واتهامهم بتخريب الاقتصاد الوطني.³⁵

متنبئاً للنهج الشعبي، هدد الفريق صلاح عبدالله، المعروف أيضاً بلقب "قوش"، والذي أعيد تعيينه مديراً لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني في فبراير 2018، بالقيام بحملة لا هوادة فيها ضد "القطط السمان". وكان من أبرز شخصيات الأعمال القريبة من النظام التي احتجرت، مدراء بنك فيصل الإسلامي وبنك الخرطوم وشركة التأمين الإسلامية. كما أن الاعتقال الجريء للواء عبدالغفار الشريف (متقاعد)، مدير إدارة الأمن السياسي في جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني، الذي طالما هوجم بسبب تورطه الشخصي في عدد لا يُحصى من الحوادث الصارخة من التعذيب المشين للخصوم السياسيين، كان بمثابة تذكرة فحسب بأن حدود الحملة متسعة وخطيرة. وحكمت عليه محكمة عسكرية سرية تابعة لجهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني بالسجن لمدة سبع سنوات بسبب مخالفات إجرائية، وتم التغاضي عن أدلة على وجود فساد مادي، والذي كشفت عنه التحقيقات، بسبب وجود نظام قضائي عاجز ومقيد بعدم كفاية القوانين والتلاعب السياسي.

أظهرت الحملة عدم قدرة الحكومة على تقديم الأشخاص المستهدفين انتقائياً إلى القضاء المدني بسبب الخوف الشديد من كشف المتهم خلال دفاعه عن العلاقات التجارية المعقدة التي لا زالت تربطه بالأشخاص الذين لا زالوا في دوائر السلطة الداخلية، بما في ذلك أفراد عائلة الرئيس. وتم الإفراج عن مدير بنك فيصل الإسلامي الباقر النوري في 28 أغسطس بكفالة، بعد خمسة أشهر من الاحتجاز.³⁶ كما أن مدير بنك الخرطوم، فضل محمد خير، المتهم بتحويل ملايين الدولارات من خلال سيطرته على البنك وشركاته الأخرى، تم إطلاق سراحه بعد شهر من احتجازه في 10 نوفمبر. وبحسب ما ورد، أُجبر على دفع 50 مليون دولار لإسقاط التهم الموجهة إليه وإغلاق القضية.³⁷ ونتيجةً لذلك، لم يقدم أي من العشرات الآخرين المتهمين بالفساد المتسبب في الانهيار الاقتصادي إلى المحاكمة حتى كتابة هذه السطور.³⁸

بلغت حملة مكافحة الفساد التي أسفرت عنها الأزمة الاقتصادية ذروتها عند تدشين الرئيس البشير "وحدة التحقيق في جرائم الفساد" في 30 يوليو 2018. تعمل الوحدة بالتعاون مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني على التحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً، ويتولى العمل في هذه الوحدة مسؤولون منتدبون من جهات تنفيذية وقضائية أخرى، فضلاً عن عناصر جهاز الأمن والمخابرات الوطني. إلا أن الباحث القانوني عوض حسن النور، الذي شغل منصب وزير العدل خلال العامين السابقين لتشكيل حكومة صالح في مايو 2017، احتج علناً أن التطبيق الصارم لسيادة القانون يستلزم أن يكون مكتب المدعي العام هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن ملاحقة قضايا الفساد قضائياً، في انتظار تأسيس هيئة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات الادعاء العام. كما أوضح أيضاً أسباب وجوب عدم وضع أعضاء السلطة القضائية ومكتب المدعي العام تحت سلطة أي هيئة تنفيذية، وهي جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني في هذه الحالة. حيث ينبغي أن يتولى جهاز الأمن والمخابرات الوطني التحقيق في وقائع غسيل الأموال وغيرها من الجرائم

الاقتصادية واستجواب المشتبه لهم في مثل هذه الجرائم، إلا أنه يتعين عليه تسليم نتائج التحقيقات إلى أعضاء الادعاء العام والقضاة لتحقيق سيادة القانون.³⁹

كما كشفت مبادرات حكومية سابقة لمكافحة الفساد عن عدم وجود إرادة سياسية لاقتلاع الفساد. وبعد حصوله على ولاية رئاسية جديدة بعد الانتخابات الزائفة في 2 يونيو 2015، أعلن البشير إنشاء هيئة معنية بأمور الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد تخضع لسلطته المباشرة.⁴⁰ وفي يناير من عام 2016، اعتمد البرلمان مشروع قانون لإنشاء الهيئة. أما ما تلا ذلك من أحداث، فقد كشف عن الكثير. فقد رفض البشير التوقيع على المشروع ليتحول إلى قانون فعلي، بانبا اعتراضه على الأحكام المنصوص عليها في المادة 25 والتي من شأنها أن تسمح بإلغاء الحصانات القانونية الشاملة الممنوحة لأفراد من القوات النظامية ومسؤولين حكوميين كبار خلال التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الفساد.⁴¹ كما يتضح غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد من خلال توقف العمل بآلية مكافحة الفساد التي شكلها الرئيس في عام 2012. حيث سمحت السلطات لتلك الآلية بالاختفاء بصورة طبيعية بحلول عام 2015، بدون تقديم أي تحقيق أو واقعة فساد واحدة إلى القضاء.

IV. التصحيح الذاتي في نهاية المطاف؟

بعد ثلاثين عامًا متواصلة من رئاسة البشير، ساند خلالها الحركة الإسلامية وفئة قوية من الفاسدين امتدت لتشمل وأفراد من أسر وعشائر قادة النظام، يبدو أنه لا زال من غير المتوقع أن يعترف بمسؤولية النظام الذي يقوده عن تدمير اقتصاد بلد غني بالموارد والثروة البشرية الكبيرة، اضطر الكثير من أفراد شعبه إلى الهجرة بعيدًا عنه لأسباب اقتصادية وسياسية. وفي خطاب نادر وجهه الرئيس إلى الأمة يوم 21 أغسطس، ناشد المواطنين بإعطائه فرصة أخرى لإصلاح الانهيار الاقتصادي وتخفيف وطأة المصاعب الشديدة التي يعانيها الشعب إثر الفوضى الاقتصادية، حيث حدد سياسات يزعم أنها قيد الإعداد لتصحيح الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الكلي. وكالعادة، اقترحت بعض النقاط الثمانية التي حددها اتجاهات استراتيجية جديدة، ولكن البعض الآخر كان إجرائيًا أو تطلعيًا.⁴²

عقب ذلك، أعلن الرئيس عن تعيين مجلس وزراء جديد في 14 سبتمبر كخطوة أولى نحو تحقيق العلاج الحاسم الذي وعد به للعلل التي يعاني منها الاقتصاد. وعلى الرغم من التطلعات التي ارتبطت بتشكيل الحكومة الجديدة، إلا أن الحدث قد تحول إلى حالة من الارتباك على المستوى الوطني إثر تعيين الحكومة الدكتور عبدالله حمدوك، وهو خبير اقتصادي مستقل ذو مؤهلات عالمية قديرة، كان يعمل في ذلك الوقت نائبًا للأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، لتولي رئاسة وزارة المالية ذات الأهمية البالغة في هذه الفترة. إلا أن الدكتور حمدوك رفض هذا المنصب، حيث تبين أن حزب المؤتمر قد أعلن عن التعيين دون الحصول على موافقته المسبقة. مما أجبر رئيس الوزراء الجديد، وهو إسلامي مخضرم وجهادي منذ أيام دراسته وفردًا من أفراد أسرة الرئيس الممتدة، على أن يتولى أيضًا منصب وزير المالية، مما يشي بأنه لم تكن هناك أي نقاشات شاملة حول السياسات الجديدة التي زعم الرئيس أنه يجري الإعداد لها مع وزير المالية الأساسي المعين.⁴³

صرّح رئيس الوزراء، في أول بيان عام له في منتصف سبتمبر، أن حكومته تهدف إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة عبر البدء بتطبيق "سياسات الصدمة" لحل مشكلتي التضخم وسعر الصرف.⁴⁴

أعلنت الحكومة الجديدة في 4 أكتوبر مجموعة من السياسات التي تركز على تعديل سعر الصرف لمواكبة سعر السوق السوداء، بهدف تشجيع الصادرات وترشيد الواردات ووقف هروب عائدات العملة الأجنبية من صادرات الذهب. كما تنازل بنك السودان المركزي عن التفويض الممنوح له لتثبيت أسعار الصرف الرسمية لصالح "آلية صناع السوق" حديثة التأسيس، والتي يزعم أنها "مستقلة"، وتتألف الآلية من مدراء تسعة بنوك ومكاتب صرافة. كلفت الحكومة هذه الآلية بتثبيت سعر الصرف يوميًا بحسب السعر "الفعلي (العادل)"، وهو السعر الذي يتعقب بشكل حثيث السعر المتداول في الأسواق الموازية. كما أطلقت إحدى الشركات المملوكة لبنك السودان المركزي أدوات استثمارية جديدة أطلق عليها بحذق اسم "صندوق الذهب الاستثماري (بريق)" / "glitter bonds"، على أن تتولى إدارتها البنوك التجارية باستثمار الأموال المجمعة من الجمهور، واعدة بمعدل عائدات متوقع يتراوح بين 25 و35 في المائة على الاستثمار؛ بغرض تشجيع المستثمرين التجاريين والأفراد على شراء هذه السندات. ومن ثم ستستخدم الأموال التي تم جمعها في شراء الذهب من عمال التعدين التقليديين بالسعر الفعلي الذي تم تحديده حديثًا، بهدف إلغاء الحافز على تهريب الذهب.⁴⁵

تتوقع الحكومة أن السعر الفعلي الجديد سيُشجع المغتربين السودانيين على إرسال تحويلاتهم المالية، المقدرة بنحو 4 إلى 6 مليار دولار سنويًا، من خلال القنوات الرسمية، وعلى نحوٍ مشابه سيحفز المصدرين على تسليم حصائل صادراتهم إلى بنك السودان المركزي. وبالإضافة إلى ذلك، سيشتري المستوردون العملة الأجنبية من البنوك التجارية بالسعر الفعلي الجديد لتمويل الواردات وفقًا للأولويات التي تحددها الحكومة والتي تمنح الأولوية للسلع الاستراتيجية، مثل المنتجات البترولية والمواد الغذائية والمدخلات الزراعية والصناعية والأدوية.

وردًا على إعلان 4 أكتوبر، تهاوت قيمة الجنيه السوداني من 40 جنيه سوداني إلى 47 جنيه سوداني في مقابل الدولار الأمريكي الواحد في السوق الموازية. ومنذ ذلك الحين، ظل سعر 47.5 جنيه سوداني مقابل الدولار الأمريكي الذي أعلنت عنه آلية صناع السوق لأول مرة في 7 أكتوبر دون تغيير تقريبًا حتى كتابة هذه السطور، وهو ما يمثل انخفاضًا فعليًا في السعر الرسمي للجنيه بنسبة 60% عن السعر السابق البالغ 28 جنيه سوداني مقابل الدولار.⁴⁶ وكرد فعل، قفز سعر السوق الموازية مبدئيًا قبل السعر الذي حددته الآلية إلى 50 جنيهًا سودانيًا مقابل الدولار، ولكن استقر بعد ذلك ضمن نطاق محدود من الفروق في الأسابيع التالية.

وكما كان متوقعًا، أدى الانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وخلق حالة من الغموض والالتباس في السوق. ومع اتباع نهج يتسم بالمزيد من الجراة والمرونة لتثبيت السعر الرسمي بشكل أقرب إلى السوق الموازية، فإن حزمة السياسات لم تصل إلى حد التعويم الكامل لقيمة العملة الوطنية ليجري تحديدها من خلال شروط العرض والطلب. فعلى أي حال، من المتوقع أن يؤدي انخفاض

قيمة الجنيه المتتالي والتضخم الناتج إلى تقليص الدخل الحقيقية والتأثير على الميزانية من خلال الإيرادات الضريبية اعتمادًا على ما إذا كانت الاقتصاد ينتعش أو يتباطأ استجابةً لحزمة السياسات الجديدة.

كما أن هناك العديد من التحديات التي تواجه حزمة السياسات الجديدة. ويتمثل العامل المحدد في الندرة الحادة في احتياطات العملة الأجنبية في بنك السودان المركزي والتي يمكن للآلية أن تستفيد منها لدعم الجنيه في حالة حدوث زيادات سريعة في العروض المقابلة للسوق الموازية. وثمة عنصر محوري آخر هو أن الإنتاج والصادرات الزراعية في السودان، التي تهدف السياسة الجديدة إلى تعزيزها، تعتمد اعتمادًا كبيرًا على المدخلات المستوردة التي تتطلب توافر العملات الأجنبية في الوقت المناسب وبأسعار لا تُعطل الإنتاج بسبب تكاليف التضخم. وستحتاج هذه الصادرات غير المعدنية إلى استثمارات كبيرة للتعافي من سنوات من الإهمال، حيث يواصل السودان تصدير منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة مثل الماشية الحية بدلاً عن اللحوم المصنّعة. وبالتالي من المرجح أن يستمر نقص العملات الأجنبية التي تسعى السياسات الجديدة إلى التصدي لها مباشرة، حتى وإن تحققت التحسينات المتوقعة في الميزان التجاري نتيجةً لأداء تصديري أفضل وحوافز أقل للاستيراد. وأخيرًا، من الأهمية ملاحظة أنه في ظل النظام الجديد، ستواصل الحكومة التحكم في إمكانية الوصول إلى تدفقات العملة الأجنبية واستخدامها من خلال الآلية الجديدة. وهو ما من شأنه أن يترك قدرًا كبيرًا من طلبات التمويل للمعاملات الأخرى يلجأ إلى السوق الموازية، مما يمهد الطريق لمزيد من انخفاض سعر السوق الموازية وزيادة الضغط على السعر الرسمي.⁴⁷

وإيجازًا، أنه في الوقت التي أظهرت فيه الحكومة مزيدًا من المرونة والتصميم على الاعتماد على الموارد المحلية، فقد عجزت عن معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، أي البيروقراطية الحكومية المتضخمة، والنفقات غير المتكافئة على القطاع الأمني والإعفاءات الضريبية والإعفاءات الممنوحة للشركات التي تمتلكها وكالات الأمن والأفراد الموالين للنظام. ومن الأمور ذات الدلالة المهمة، أن مجلس الوزراء الجديد لم يتخذ بعد تدابير مجدية لمعالجة الآثار المدمرة للفساد المؤسسي على الاقتصاد.

يتعين على الحكومة السودانية اتخاذ التدابير التي غضت الطرف عنها كثيرًا، من أجل السيطرة على هذه الأزمة، بما في ذلك التدابير الواردة أدناه.

V. الإصلاحات الحكومية الضرورية لمواجهة الانهيار الاقتصادي وإعادة الانخراط اقتصاديا مع العالم

لقد وضعت حكومة السودان، بصورة شبه حصرية، عبء جميع الإصلاحات الجزئية التي اضطلعت بها حتى الآن، أي الرفع الجزئي للدعم، وتخفيض قيمة العملة، ورفع الضرائب، والرسوم الجمركية، وحزمة الإصلاحات الأخيرة، على عاتق شعبها الذي يعاني من الفقر بينما تجاهلت تمامًا إلغاء أي من الامتيازات والمنافع التي تستفيد منها شبكات المناصرين والعملاء النافذين. كما فشلت أيضًا في مكافحة الفساد المستشري فعليًا الذي يقوم به أولئك الذين يتولون زمام الدوائر الداخلية للسلطة وأفراد من عائلاتهم وحلفائهم في الأعمال التجارية.

إذا كان للسودان إعادة الانخراط في الاقتصاد العالمي على نحو مستدام ومثمر، فيتعين على الحكومة اتخاذ تدابير إصلاح حقيقية بعيدة المدى لجذب الاستثمارات الأجنبية والمساعدات الإنمائية، وكلاهما يعيقهما حاليًا الممارسات الحكومية وبيئة الأعمال المحبطة. وعلى الجانب الآخر، يتعين على الجهات المانحة والمستثمرين من القطاع الخاص بذل العناية الواجبة أثناء تقييمهم التعامل الاقتصادي مع السودان، خشية أن تصل مساعدتهم في نهاية المطاف إلى تعزيز السرقة الحكومية الفادحة في السودان. ولذلك، يتعين على السودان الالتزام بالإصلاحات الاقتصادية الموصى بها إلى جانب الإصلاحات السياسية، حيث يسمح كلا المجالين لأوساط الأعمال التجارية بالانتعاش ويُمكننا فئات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة من القيام بأدوار هادفة في عملية صنع القرارات ذات الصلة بالسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية.

يجب أن تتضمن تدابير الإصلاح ما يلي:

- التخفيض الجذري للبيروقراطية الحكومية المتضخمة وغير المنتجة وشاغلي المناصب الدستورية.
- تخفيض النفقات العسكرية، بما في ذلك النفقات الخارجة عن الميزانية. وهو ما يستلزم حلاً سياسياً وعادلاً للصراعات المسلحة الجارية في السودان. كما يستلزم أيضاً جهداً حاسماً لإصلاح قطاع الأمن بغرض القضاء على المليشيات القبلية التي تم دمجها في القوات النظامية أو ربطها بها عشوائياً بتكلفة مالية عالية.
- توجيه المزيد من موارد السودان لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والمعادن المنتجة، والخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما الرعاية الصحية والتعليم والتي تعتبر ضرورية لتحسين أداء السودان المروع في مؤشرات التنمية البشرية.
- بدء العمل بتدابير الشفافية في الميزانية عن طريق نشر موازنة الدولة والميزانيات الفيدرالية العامة وتوزيعها على نطاق واسع. وهذا من شأنه أن يُشجع المجتمعات المحلية على مراقبة الإنفاق الحكومي الذي تم تخصيصه للتنمية المحلية والخدمات الأساسية؛ حتى لا تصبح هذه القطاعات ذات الأولوية جبهات أخرى للفساد الحكومي على جميع المستويات.
- مهاجمة الفساد بشكل جدي وواضح واستعادة الأموال التي جنتها الكيانات الفاسدة والأفراد الفاسدين بطريقة غير شرعية، بما في ذلك كبار المسؤولين، الذين يُطلق عليهم "الشركات الرمادية"، والبنوك التجارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للسودان تشكيل لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات الادعاء العام، وإلغاء جميع الحصانات القانونية التي تحمي المسؤولين الحكوميين حاليًا من الملاحقة القضائية بتهمة اختلاس الأموال العامة.

- التعاون مع منظمات متعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ لغرض تسهيل تخفيف عبء الديون من خلال إجراء البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويتطلب ذلك إبراز سجل حافل بالإصلاحات والسياسات السليمة، وإعداد ورقة استراتيجية مكافحة الفقر من خلال عملية قائمة على المشاركة واسعة النطاق.

- الالتزام بالتنفيذ الكامل للالتزامات الخاصة بالحكومات المحددة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. والتي تشمل الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحيثياته الأساسية وحمايتها وإعمالها، وكذلك التعويض على نحو مناسب في حال وقوع أي ضرر، مثل الحماية من الأضرار التي يتعرض لها مئات الآلاف من المعدنين الأهليين يوميًا في جميع أنحاء البلاد إثر الاستخدام غير الواعي وغير المحمي للزئبق والسيانيد، ومعالجة هذه الأضرار. فيتعين على الحكومة السودانية موازنة هذه الالتزامات مع تلك المطلوبة من الشركات التي تستثمر في السودان، كما يتعين عليها العمل بالتنسيق مع أي من هذه الكيانات لضمان التزام جميع العمليات بقواعد ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا بكل دقة.

أما بالنسبة للشركاء الاقتصاديين الحاليين والمستقبليين للسودان، وطالما تسود بيئة الاستثمار الحالية التي توصف بأنها مليئة بالفساد وممارسات غسل الأموال والمخاطر، فإن توصيتنا تدعو إلى بذل العناية الواجبة وممارسة الضغوط للمساعدة في تحقيق التحولات السياسية والاقتصادية الحقيقية والدائمة في البلاد. وتشمل هذه الضغوط ما يلي:

- يتعين على الولايات المتحدة فرض عقوبات على الشبكات المسؤولة عن الفساد وانتهاك حقوق الإنسان في السودان، وذلك بموجب برنامج ماغنيتسكي العالمي للعقوبات. وفي ضوء المستويات الخطيرة للفساد الواردة في هذا التقرير، والمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان الماضية والحالية على حدٍ سواء، فيتعين على الإدارة تحديد شبكات الأفراد الرئيسيين ومعاقبتهما، بما في ذلك وكلائها وشركاتها التجارية، الموجودة في قلب نظام البشير. فليست هذه الشبكات مسؤولة عن الجرائم الوحشية فحسب، ولكن تُعد أنشطتها الفاسدة أيضًا سبب رئيسي في الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى النتيجة الاقتصادية المعاكسة التي وعدت بها عند رفع العقوبات الأمريكية الشاملة في عام 2017. كما أن تطبيق عقوبات برنامج ماغنيتسكي العالمي للعقوبات على القادة الرئيسيين وشبكاتهم سيُمكن الولايات المتحدة من استعادة نفوذها وفرض المساءلة التي تمس الحاجة إليها.

- ينبغي على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والحكومات الأخرى التي تشجع على الاستثمار في السودان إصدار تقارير استشارية أو ما يشابهها من النشرات إلى البنوك وغيرها من جهات القطاع الخاص لإلقاء الضوء على المخاطر الضخمة الخاصة بغسيل الأموال الناشئة عن الفساد المتوطن وتجارة الذهب وغيرها من الأمور السائدة في البلاد، حسب ما ورد أعلاه. من شأن هذه التقارير الاستشارية المساعدة في ضمان عمل القطاع الخاص على مكافحة المعاملات والحسابات التي تدعم الممارسات الفاسدة التي تقيد الاقتصاد والشعب السوداني. كما يتعين على الحكومة الرجوع إلى

المنشورات الرئيسية الخاصة بفريق العمل المعني بالإجراءات المالية التي تركز على مخاطر غسل الأموال ذات الصلة بالذهب والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تؤكد شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة على ضرورة تطبيق البنوك لتوجيهاتها التي صدرت في يونيو 2018 والمتعلقة بحقوق الإنسان والفساد في المعاملات ذات الصلة بالسودان.⁴⁸ علاوةً على ذلك، يتعين على شبكة إنفاذ القوانين المعنية بالجرائم المالية التحقيق فيما إذا كان قطاع الذهب أو الشبكات الأخرى في السودان تُشكل "شاغلاً رئيسياً فيما يتعلق بغسيل الأموال" بموجب المادة 311 من قانون "مكافحة الإرهاب".

- ينبغي على الولايات المتحدة أيضاً تبني نموذج متطلبات الإبلاغ العلني عن الاستثمار المسؤول في بورما، وتطلب أن يكون الاستثمار في السودان الذي يتخطى مبلغاً بعينه (مثل، 100,000 دولار من إجمالي المبيعات) مصحوباً بتقرير عام يحدد أي الشركات التي تم التعامل معها في البلاد، وكيف فعلت الجهة المستثمرة إجراءات العناية الواجبة، وما إذا كانت المعاملات تضمنت أي مشاركة مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني أو الجيش، وما هو تأثير هذه المعاملات على حقوق الإنسان.

وأخيراً، في تقرير موجز متزامن مع هذا التقرير، يوصي Enough Project (مشروع كفاية) أيضاً الشركات الإقليمية والدولية التي تفكر في المشاركة في السودان باحترام أفضل المبادئ والممارسات بصيغتها الواردة في عدد من المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بكفالة المسؤولية في الشركات ومصادر المواد الأولية. وتشمل هذه المبادئ التوجيهية: مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في مصادر المواد الأولية، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمؤسسات المتعددة الجنسيات، ومعايير أداء مؤسسة التمويل الدولية، وقانون الرشوة البريطاني، ومبادئ الاكواتير، وتوصيات فريق العمل المعني بالإجراءات المالية.

- ¹ الراكونية، "في أول خطاب له، معتر موسي يعلن تنفيذ برنامج الصدمة لإنهاء الأزمة الاقتصادية"، 13 سبتمبر 2018، جريدة الراكونية (الإصدار العربي)، متاح على: <https://ara.alrakoba.net/alrakoba-sudan-news837551>
- ² انظر مقال سليمان بالدو: "تهديدات خطيرة تُهدد بدارفور"، تقرير لمشروع كفاية (Enough Project)، نوفمبر 2017، متاح على: <https://enoughproject.org/reports/ominous-threats-descending-on-darfur>؛ "السودان: من التعصب الديني إلى تمكين الجماعات السلفية المتشددة في البلاد"، تقرير لمشروع كفاية (Enough Project Report)، ديسمبر 2017، متاح على: <https://enoughproject.org/reports/radical-intolerance-sudans>.
- ³ يحدد مشروع كفاية (Enough) "السرقة الحكومية الصارخة" بالتالي "نظام استيلاء على الدولة تقوم من خلاله الشبكات الحاكمة و الشركاء التجاريين لها بالاستيلاء على المؤسسات الحكومية لغرض استنفاد مواردها من أجل تحقيق الأمن للنظام. ولجوء الشبكات الحاكمة إلى العديد من مستويات العنف للحفاظ على نفوذها وقمع الأصوات المعارضة. هذا ويمكن للمنظمات الإرهابية والميليشيات والجماعات المنشقة إحكام سيطرتها على الأقاليم بالطريقة ذاتها." راجع: مقال كين منكيوس وجون برينديرجاست "Defining Violent Kleptocracy in East and Central Africa"، Enough Project، 20 أكتوبر 2016، متاح على: <http://www.enoughproject.org/blogs/defining-violent-kleptocracy-east-and-central-africa>
- ⁴ البنك الدولي في السودان، "Overview"، أبريل 2018، متاح على: <http://www.worldbank.org/en/country/sudan/overview>.
- ⁵ صندوق النقد الدولي، "13" Staff Report for the 2017 Article IV Consultation – Debt Sustainability Analysis – November 2017، الصفحة 3، متاح على: <https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/pdf/2017/dsacr17364.pdf>.
- ⁶ سليمان بالدو، "كعب أكيل-انهيار نظام الخرطوم الاقتصادي: تلاقي الحرب والمصلحة والجشع"، تقرير صادر عن Enough Project (مشروع كفاية)، أغسطس 2016، متاح على: https://enoughproject.org/files/report_KhartoumAchillesHeel_Suliman_August2016.pdf.
- ⁷ وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، "السودان تعتزم حضور قمة التعاون الصيني الثانية"، 14 أغسطس 2018، صفحة 27، تقرير حول السودان، سبتمبر 2018.
- ⁸ ذي إيكونوميك تايمز، "14"، "OVL drags Sudan to arbitration to recover \$400 mn" مايو 2018، متاح على: <https://energy.economictimes.indiatimes.com/news/oil-and-gas/ovl-drags-sudan-to-arbitration-to-recover-400-mn/64153177>
- ⁹ وفقاً لحسابات خالد التيجاني النور، رئيس تحرير جريدة ايفالاف الاقتصادية الأسبوعية، "ولادة متعسرة ومتعثرة لموازنة تُنذر ب"عام رمادة" ايفالاف، 29 ديسمبر 2017، أُعيد نشرها على: <https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/> خالد-التيجاني-النور-ولادة-متعسرة-ومتعثرة-ل
- ¹⁰ بنك السودان المركزي، "الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، يناير - مارس 2018"، متاح على: <https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/>
- ¹¹ يكشف التقرير السنوي لبنك السودان المركزي للعام المالي 2017 عن أن المخزون النقدي المتداول في السودان قد ارتفع بنسبة 68.4% خلال 2016. يعزى بنك السودان المركزي الزيادة الضخمة إلى شرائه للذهب بحسب سعر الدولار في الأسواق السوداء ثم بيعه إلى الحكومة بسعر صرف مدعم فضلاً عن سده لعجز المصرفوات الحكومية. كما أن العوامل ذاتها تقف وراء النمو الثابت في المخزون النقدي عاماً تلو الآخر بالمقارنة مع الفترة من عام 2013 وحتى 2016، وإن كان بنسب أقل تبلغ 13%، 17%، 20.5%، 29%، على التوالي. راجع: بنك السودان المركزي، "التقرير السنوي لعام 2017" متاح على: https://CBS.gov.sd/sites/default/files/annual_17.pdf.
- ¹² معتمد الأفرع، "دغمسات سياسة سعر الصرف ونقدنة عجوز الميزانية" (باللغة العربية)، 24 مارس، 2018، متاح على: <https://alsudanaily.com/news/دغمسات-سياسة-سعر-الصرف-ونقدنة-عجوز-الم/>.
- ¹³ ويكيليكس، "Public library of US diplomacy"، متاح على: https://wikileaks.org/plusd/cables/08KHARTOUM374_a.html
- ¹⁴ للاطلاع على أمثلة تخص كل قطاع، انظر: Enough Project (مشروع كفاية)، "دولة السودان العميقة: كيف قام النافذون بخصخصة ثروات السودان، وكيفية التصدي لذلك"، أبريل 2016، متاح على: <https://enoughproject.org/reports/sudans-deep-state-how-insiders-violently-privatized-sudans-wealth-and-how-respond>
- ¹⁵ إن سياسية "التمكين" التي استخدمتها الحكومة منذ الأيام الأولى للنظام قد نجحت بشكل سريع في تمركز النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني في أيدي أقطاب الحزب والتجار الإسلاميين والمنظمات التي أنشأتها الحركة الإسلامية والحزب الحاكم الذي تسيطر عليه لأغراض خيرية. وفي خضم هذه العملية، أدت الاستراتيجية أخيراً إلى إضعاف السيطرة الكاملة التي مارستها الحركة الإسلامية على كل من الحزب الحاكم والحكومة، إلا أن هذه السيطرة قد استبدلت بمنح الأولوية للمصالح التجارية والتي ارتبطت بدورها بالعلاقات بين العائلات والقبائل في محيط النخبة الحاكمة، فضلاً عن حماية جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني بالغ النفوذ. فقد سمحت الحكومة، في إطار سعيها لضمان ولاء جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني والجيش والشرطة، بامتلاك هذه الجهات عشرات من الشركات التجارية، الكبيرة والصغيرة.
- ¹⁶ للاطلاع على دراسة مفصلة عن تطبيق مبدأ "الميزانية السياسية" في السودان والقرن الأفريقي، انظر: Alex deWal، "The Real Politics of the Horn of Africa: Money, War and the Business of Power"، من إصدار (Polity Press) عام 2015.
- ¹⁷ الأحداث، جريدة على الإنترنت، "العدل: تسجيل 53.373 شركة منها 431 شركة حكومية"، 14 أغسطس 2018 (باللغة العربية)، متاح على: <https://pgj.cc/yPCT3j>

- 18 صديق أمبدة، " Towards Institutional Reform and Economic Policies Supporting Stability (After Political Reconciliation)", تقرير صادر عن المجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، الصفحتان 10-11، متاح على: <http://www.democracyfirstgroup.org/News/Economic%20Policies%20ENGLISH%20FINAL.pdf>.
- 19 النيلين، "مسؤول رفيع: فساد كبير في خطابات الضمان في البنوك"، نشر للمرة الأولى في الانتباهة، 11 أكتوبر 2018، (باللغة العربية)، متاح على: <https://www.alnilin.com/12982707.htm>.
- 20 موقع النيلين الإخباري، "إرجاء محاكمة 14" متهمًا بالتزوير في قضية شركات الأدوية الوهمية"، 6 يناير 2018 (باللغة العربية)، متاح على: www.alnilin.com/12911988.htm. تم جمع معلومات إضافية من خلال المقابلات والاستفسارات التي قام بها Enough Project (مشروع كفاية)، يوليو 2018.
- 21 راجع: "كعب أكيل-انهيار نظام الخرطوم الاقتصادي: تلاقي الحرب والمصلحة والجشع"، متاح على: https://enoughproject.org/files/report_KhartoumAchillesHeel_Suliman_August2016.pdf.
- 22 إبراهيم أحمد البديوي، "انهيار الجنيه السوداني والتضخم الانفجاري: أزمة اقتصاد ووطن"، راديو دبنقا (باللغة العربية)، 5 فبراير 2018، متاح على: <https://pgj.cc/UP7CEp>.
- 23 مراسلات Enough Project (مشروع كفاية) مع المنظمات غير الحكومية التي قدمت الاستجابات، 6 يوليو 2018، محفوظ في سجلات Enough Project (مشروع كفاية).
- 24 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دليل التنمية البشرية لعام 2016، متاح على: <http://hdr.undp.org/en/composite/HDI>. وتقرير عام 2018 متاح على: <http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/SDN>.
- 25 سودان تريبيون، "Sudan produces 36.5 tons of gold in first quarter 2018"، 23 أبريل، 2018، متاح على: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article65251> راجع أيضاً، الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية الصادر عن بنك السودان المركزي، يناير-مارس، 2018، متاح على: https://cbos.gov.sd/sites/default/files/Digest_Q1-2018.pdf.
- 26 مراسلون بلا حدود، "19 RSF condemns arrests of 15 journalists in Sudan"، 19 يناير، 2018، متاح على: <http://rsf.org/en/news/rsf-condemns-arrests-15-journalists-sudan>.
- 27 سودان تريبيون، "اجتماع رئاسي رابع يبحث إجراءات ضبط سعر الصرف" (باللغة العربية)، 11 ديسمبر 2017، متاح على: <http://www.sudantribune.net/اجتماع-رئاسي-رابع-يبحث-اجراءات-ضبط-سعر>.
- 28 راجع: محمد الفاتح همة، صحيفة الجريدة، "تقرير الربع الأول للموازنة 2018: تفاصيل انهيار غير معلن" (باللغة العربية)، نشر في عدة منافذ صحفية على الإنترنت في 10 يونيو 2018، متاح على: www.alnilin.com/12944099.htm.
- 29 العربي على الإنترنت، "حكومة السودان عاجزة عن تمويل صيانة مصفاة الخرطوم"، 30 أبريل، 2018 (باللغة العربية)، متاح على: www.alaraby.co.uk/economy/2018/4/30/-749.
- 30 وفي إشارة أخرى إلى نفاذ مخزون الحكومة من العملة الأجنبية، شكوى وزير الشؤون الخارجية السابق السيد إبراهيم الغندور لمشري القوانين فشل بنك السودان المركزي في منح وزارة الخارجية مبلغ 30 مليون دولار معتمدة للوزارة من مخصصات الدولار في الميزانية لعام 2018 وجزء من عام 2017. وهو ما أسفر عن تأخر سفارات وبعثات السودان في الخارج عن سداد الإيجارات ورواتب الدبلوماسيين والعاملين المحليين لمدة سبعة أشهر بسبب عدم وجود ميزانيات للمصروفات التشغيلية. وبسبب هذه الضجة الإعلامية التي تسبب فيها الغندور، قام الرئيس البشير بإعفائه من منصبه. راجع: سودان تريبيون، "Sudan's al-Bashir fires foreign minister Ibrahim Ghandour"، 19 أبريل، 2018، متاح على: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article65220>.
- 31 الوطن، "شح السيولة في السودان: خسائر فادحة للتجار والمواطنين"، 3 مارس 2018، (باللغة العربية)، متاح من خلال هذا الرابط: <http://alwatannews.net/article/Arab/762018شح-السيولة-في-السودان-خسائر-فادحة-للتجار-والمواطنين>.
- 32 موقع سودانيز هوم، "السودان يتراجع عن قرار استبدال العملة فئة الخمسين جنيه الجديدة"، 19 يونيو 2018، (باللغة العربية)، متاح على: <https://sudanesehome.net/19/06/2018السودان-يتراجع-عن-قرار-استبدال-العملة>.
- 33 راجع البروفيسور ستيف هانك، "Sudan annual inflation rate"، 23 يوليو 2018، متاح على: https://twitter.com/steve_hanke/status/1021477795854200835. انظر أيضاً: 7D News، "udan's Economic Freefall"، 17 أبريل 2018، متاح على: <https://7dnews.com/article/sudan-s-economic-freefall>.
- 34 منظمة الشفافية الدولية، "Overview of corruption and anti-corruption"، 14 أغسطس 2017، متاح على: <https://knowledgehub.transparency.org/helpdesk/sudan-overview-of-corruption-and-anti-corruption>.
- 35 راديو دبنقا، "Currency dealers arrested on capital charges in Sudan clampdown"، 22 نوفمبر 2017، متاح على: [Sudanese banks to freeze assets of currency dealers](http://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-banks-to-freeze-dealers)، متاح على: <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-banks-to-freeze-assets-of-currency-dealers>.
- 36 باج نيوز، "إطلاق سراح مدير عام بنك فيصل بعد خمسة أشهر من الاعتقال"، 28 أغسطس، 2018 (باللغة العربية)، متاح على: <https://www.bajnews.net/news/33186>.
- 37 تاق بريس، "عاجل: إطلاق سراح رجل أعمال متهم في قضايا فساد بالسودان"، 10 أكتوبر 2018 (باللغة العربية)، متاح على: www.tagpress.net/20835.
- 38 ميدل إيست مونيتور، "Can Sudan's President win his war on corruption؟"، 8 مايو 2018، متاح على: <https://www.middleeastmonitor.com/20180508-can-sudans-president-win-his-war-on-corruption/>.
- 39 باج نيوز، عوض حسن النور، "وحدة تحقيقات مكافحة الفساد بجهاز الأمن والمخابرات الوطني وسيادة حكم القانون" (باللغة العربية)، 7 أغسطس 2018، متاح على: www.bajnews.net/news/31156.
- 40 Sudan Voices، "السيد الرئيس أين آلية ابو قناية لمكافحة الفساد؟؟"، 3 يونيو 2015 (باللغة العربية)، متاح على: www.sudanvoices.com/?p=16143.

- 41 الحرة، "لماذا رفض البشير توقيع قانون مكافحة الفساد؟" (باللغة العربية)، 23 أبريل 2016، متاح على: <https://www.alhurra.com/a/sudan-corruption-president-refuses-to-sign/304170.html>.
- 42 "Sudan: Economists Denounce Al Bashir's 'New Emergency Plans'" Radio Dabanga، 12 سبتمبر 2018، متاح على: <https://allafrica.com/stories/201809170770.html>.
- 43 في حين تم تخفيض عدد الوزراء الاتحاديين في الحكومة الجديدة من 31 إلى 21 وزيراً، مما يبدو أنه تسليم واضح بالحاجة إلى تخفيض النفقات الحكومية، إلا أن هذه التعيينات قد اشتملت جزئياً على إعادة تدوير الحقايب الوزارية لعدد 13 عضو من أعضاء مجلس الوزراء السابق. وهذا، بالإضافة إلى الانتماءات المعروفة للوزراء الاتحاديين الآخرين الجدد وأربعة وعشرين من وزراء الدولة، يوضح بقاء أنظمة الحصص المتجزرة، والتي تكافئ الموالين السياسيين والأيديولوجيين والإقليميين لحزب المؤتمر الوطني الحاكم بمناصب وزارية اتحادية وثنائية. وقعت مثل حصص التعيينات هذه في العديد من الحالات السابقة والجديدة، في تجاهل تام لانعدام كفاءة وخبرة بعض المعينين، لا سيما بالنسبة للمسؤوليات الموكلة إليهم. انظر تحليل الحكومة الجديدة للكاتب محمد عبدالقادر، "حكومة الصدمة"، 15 سبتمبر 2018 (باللغة العربية)، متاح على: www.snn-news.net/9734/.
- 44 الراكوبه، "في أول خطاب له. معترز موسى يعلن تنفيذ برنامج الصدمة لإنهاء الأزمة الاقتصادية" (باللغة العربية)، 13 سبتمبر 2018، متاح على: <https://ara.alrakoba.net/alrakoba-sudan-news837551>.
- 45 رؤية السودان، "Sudan Launches Gold Investment Bonds"، 10 أكتوبر 2018، متاح على <http://www.svdaily.net/index.php/new-posts/local-news/16583-sudan-launches-gold-investment-bonds>.
- 46 السودان تريبيون، "U.S. dollar skyrockets as Sudan adopts new mechanism to set exchange rate"، 7 أكتوبر 2018، متاح على <http://www.sudantribune.com/spip.php?article66389>.
- 47 معنصم الأقرع، "The fate of new foreign currency regime: chronicles of a drowning foretold"، نشر عن طريق السودان اليوم بالعربية في 9 أكتوبر 2018، وهو متاح على <https://pgj.cc/cA8Sfk>.
- 12 48 FinCEN Advisory، "Advisory on Human Rights Abuses Enabled by Corrupt Senior Foreign Political Figures and their Financial Facilitators"، يونيو 2018، متاح على: <https://www.fincen.gov/resources/advisories/fincen-advisory-fin-2018-a003>